ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **15** نوفمبر / تشرين الثاني 2015 م 3 صفر 1437 هـ □ العدد 9 السنة الثانية
Sunday **15**th November 2015

جدل

السياسة المشتبكة ونقد الوعي النظري لتملّك الانتفاضة

3.2

رصد

المؤتمر الصهيوني الـ37: أبعد من قصة المفتي

5.4

مراجعات

جيل جديد ينظر إلى التحرير وسكاكين مطبخ الإعلام

7.6

الدار البيضاء، 25 تشرين الأول/ اكتوبر 2015 (تصوير: فاضل السنا)

تصريف الغضب الفلسطيني

هيئة تحرير الملحق

لسنا بعيدين عن الغضب الذي يمور في أعماق الإنسان الفلسطيني ويلفّ أرضه وسماءه، هو ليس غضباً لحظياً عابراً ولا نبحث عن أسباب آنية له. هو غضب مئة سنة على استعمار فلسطين، ثلاثة أرباعها على استعمار إحلالي يظلّ في نظرنا مشروعاً لصوصياً وذيلاً من أذيال المشروع الاستعماري الغربي لا يرد عليه إلا بالمقاومة.

نحن لا نتبرأ من غضب شعبنا ولا نستريح في مقاعد المنظّرين. التنظير لا قيمة له إن لم يفهم هذا الغضب وإن لم يع هذه التضحيات التي يبذلها فتية بل وأطفال، دفاعاً لا عن أرضهم ومستقبلهم فحسب، وإنما عن مستقبل أمة كاملة لا تبدو منتبهة كفاية إلى مصيرها. كيف يمكن لكرامة ألا تكون مصانة بعد فداء كهذا؟ كيف يمكن خذلان قضية بعد تضحيات بهذا السخاء؟

حُرّر هذا العدد من «فلسطين العربي الجديد» على وهج الغضب المنتشر حول القدس وبيت لحم والخليل وبقية الأرض التي تمنح الآن أعز أبنائها فداءً لمستقبل عربي حر في فلسطين وفي غيرها من البلدان العربية. وحاولنا مع ذلك ألا تفلت منا مهمتنا الأساسية التي أنشئ هذا الملحق من أجلها، وهي تداول ونقاش وتوليد أفكار تصبّ في عملية التحرّر الفلسطيني ووصل أصوات وأفكار من دوائر القضية الفلسطينية الثلاث: دائرة اللجوء ودائرة فلسطين المحتلة عام 1948 وشطرها الآخر المحتل عام 1967. (هذه الدوائر التي تشظت إلى خمس أو ست في العقد الأخير).

يضيء هذا العدد على النقاش الراهن سيما في وسائل «التواصل» الاجتماعي حول سبل المقاومة وأدواتها، وهو نقاش نخشى أن الجوهري يغيب عنه وأن مرضاً يسري في مفرداته. إذ لا يمكن لمن يؤيّد شكلاً من أشكال المقاومة أن ينبذ ويسفّه الأشكال والصيغ الأخرى. ولعل هذه دعوة إلى قراءة جديدة لأفكار فرانز فانون ومفهومه للعنف الثوري. الاحتلال في هذه اللحظة يقوم بعمليات إعدام مدروسة لفتية فلسطين لأنهم يمارسون عنفاً ثورياً، في حين لا يُعدمنا نحن الذين نكتب مقالات وأعمال أدبية وفكرية. لسنا في وارد إجراء مفاضلات بالطبع، ولكن ما نريد قوله هو أن العنف الثوري أكثر ما يهزّ ويروّع الاحتلال، فمستعمرة بلا أمن هي بداية النهاية لـ «مشروع» المستعمِر.

ولعلنا لا نؤكد سوى على ثوابت قديمة متجددة تتعلق بحرية إنسان منطقتنا وامتلاكه لأرضه ومقدراته ومصيره، نؤكد عليها بممارستها كتابة وبالحفاظ على نسغها الحي. وما اجتماع أصوات فلسطينية من القدس وحيفا وعكا وأم الفحم وغزة مع أصوات فلسطينية من أرض اللجوء وأصوات عربية من عمّان والقاهرة في هذا العدد، إلا محاولة لجعل المشروع الصحافي همزة وصل بين الدوائر الفلسطينية وآفاق التحرّر العربي.

في نقد الوعي النظري لتملّك الانتفاضة الفلسطينية

لقد توسع نطاق المعركة ليشمل المجال الافتراضي إذ تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحات للمحاججة بخصوص المضمون الأخلاقي للنضال الفلسطيني إلى جانب مسألة العنف واللاعنف. ما يهم هنا هو نقد السعي الدؤوب من أجل تثبيت مبدأ كلي قطعي الدلالة للمقاومة

(تصوير: عباس مومني)

عياد البطنيجي

إمكان تحول الانتفاضة الفلسطينية إلى حدث مؤسِّس يعيد تصويب العلاقة بين الوعي الوطني والحركة الفلسطينية والإرادة التاريخية خاصة أنها طاولت الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة بنسب متفاوتة الآن، بقشر كثافة حضور الجدل الخطابي حولها بغية التملك النظري للانتفاضة؛ وتحويلها من حدث إلى فكرة تتمثل الحدث وهي عملية تتخللها آليات الاستبعاد والتثبيت.

لقد توسع نطاق المعركة ليشمل المجال الافتراضي إذ تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحات للمحاججة بخصوص المضمون الأخلاقي للنضال الفلسطيني إلى جانب مسألة العنف واللاعنف أبرز عناوين المحاججة عبر صفحات «الفيسبوك».

أثير النقاش حول الدور الأخلاقي للمناضل الفلسطيني في سياق مشهد قتل الفلسطيني المستوطنين الصهاينة، وحول حدود المشروعية الأخلاقية لهذا الفعل في إطار استقطاب ثنائي من داخل أنظمة معرفية متباينة.

اللافت في هذا النقاش، وبينما يجري عن كثب ربط الأخلاق بالمقاومة الفلسطينية لتقييم الأخيرة من زاوية الحكم الخُلقي في أبعاده الإيجابية والسلبية بوصفه إطاراً معيارياً يؤطر الممارسة الفلسطينية، تستند الصهيونية إلى نموذج إرشادي عقلاني حداثي أصولي صلب يفصل بين النصاب الأخلاقي بما هو يتحدد بالتمييز بين الخير والشر وكحقل له قواعد اشتغال خاصة لا يمتد إلى غيره، والنصاب السياسي بما هو تمييز بين العدو والصديق وكذلك له مجاله الخاص وقواعد تفصله عن غيره من المجالات الاجتماعية. وهو نموذج إرشادي امتلك فعالية التحقق الصهيوني باعتبارها فعالية أسست لشكل مقارعتها.

قمة من المدونين العرب من اتخذ موقف البرود الأخلاقي تجاه مشهد القتل المتبادل ولسان حالهم يقول: نعم نتعاطف مع الفلسطينيين من منطلق إنساني فقط لا من منطلق الرابطة القومية. فهذا شأن فلسطيني خاص لا شأن لنا به؛ فنحن خارج الحساسية الفلسطينية نتموضع في الخارج، فالإضطهاد حالة انفعالية موصولة بهذه التجربة الوجودية الخاصة تمس أصحابها وليس كمثل من يسمع عنها؛ فهي تجربة تولد شروطها النفسية والمادية التي لا معنى لها سوى لأصحابها المباشرين. يمكن القول بحذر إن موقف البرود الأخلاقي هذا هو موقف بعض الشباب العربي من أبناء الشريحة العليا من الطبقة الوسطى الفخورة بما حققته من مكتسبات.

إقحام التنظير الأخلاقي

على أي حال فإن إقحام التنظير الأخلاقي في مشاكل النضال الفلسطيني، يجد تفسيره في ذهنية كامب ديفيد ووادي عربة وثقافة أوسلو من ناحية، وصعود الخطاب الحقوقي منذ بداية التسعينيات الذي يتحدث طوال الوقت عن أنسنة النضال وحشره في بعد أحادي قانوني من جهة أخرى.

منذ أن تحول الصراع من صراع بين حركة استعمارية استيطانية عنصرية وحركة قومية عربية تحررية، شكل هذا التحول المقدمة التاريخية لصعود الخطاب الأخلاقي والذي تجسد عملياً عن أنسنة النضال وحشره في بعد أحادي قانوني من جهة أخرى.

منذ أن تحول الصراع من صراع بين حركة استعمارية استيطانية عنصرية وحركة قومية عربية تحررية، شكل هذا التحول المقدمة التاريخية لصعود الخطاب الأخلاقي والذي تجسد عملياً بما هو يتحدد بالتمييز بين الخير والشر وكحقل له قواعد اشتغال خاصة لا يمتد إلى غيره، والنصاب السياسي بما هو تمييز بين العدو والصديق وكذلك له مجاله الخاص وقواعد تفصله عن غيره من المجالات الاجتماعية. وهو نموذج إرشادي امتلك فعالية التحقق الصهيوني باعتبارها فعالية أسست لشكل مقارعتها.

على أي حال إن السؤال الأخلاقي يُحمّل الذات الفلسطينية مسؤولية لا متناهية باجتراح منطق الفلاسفة الأخلاقيين بشأن جعل مسؤولية الذات المضطهدة من يقع عليها عبء تحرير المضطهد الصهيوني من عنفه حتى لا تعيد الذات الفلسطينية إنتاج ماكنة القتل الصهيونية كي لا تصير صورة أخرى من الصهيونية. هذا ما ذهب إليه عديد من الفلاسفة ورواد نظرية ما بعد الاستعمار. يكتب إيمانويل ليفيناس «إن الأخلاقي في صدمة الاضطهاد يتمثل في القلّة من التعرض للانتهاك إلى المسؤولية عمن يمارس الاضطهاد، من المعاناة إلى التكفير عن الآخر». وهي ذات الفكرة عند الفيلسوفة جوديث بتلر. بَيْدَ أن هذا الموقف الأخلاقي يتوجب ألا يكون حكماً مطلقاً، فالمعيار هو ما إذا كانت الأنا المُضطهَدة قادرة على تحويل الآخر المُضطهِد إلى أخلاقي، وبالقدر ذاته مدى استجابة الآخر واستعداده الذاتي ليتحول إلى أخلاقي (الصهيونية والنازية مثلاً). والمعنى هو تحرير الأنا المُضطهَدة الآخر المُضطهِد من وحشيته اللاأخلاقية وبالتالي "تعبده" إلى الأخلاقي، ومن جانب آخر تتحرر الأنا من فخ الفلاسفة إنتاج وحشية الآخر وعنفه اللاأخلاقي.

يمكن القول إن أصل مشهد المخاطبة الأخلاقية هو علاقة بين ذات وأخر قائمة على اعتراف متبادل يساهم كل منهما في تكوين الآخر وتنمية حس المسؤولية الأخلاقية المشترك. عبر بنية مشهد المخاطبة هذا ينطبق الحكم الخُلقي. فعندما تحكم جماعة على أخرى بالنفي كما حكمت الصهيونية على الفلسطيني وهتكت أنسجة بنياته المجتمعية، فهذا المشهد غير صالح للحكم الخُلقي من المنظور الفلسطيني من حيث هو حكم مرتبط بالعناية وتكوين الأنا المتكلمة وتنمية استقلالها الذاتي، فالعلاقة الأخلاقية في جوهرها هي علاقة تعارف بين ذوات.

لأن الموقف يتعلق بمدى استحواذ المقاومة المؤطرة أخلاقياً- أي التي تحتكم إلى المبادئ الأخلاقية- على مبدأ الصلاحية العملية في مقاومة استعمار استيطاني ذي بنية قائمة على مبدأ إبادة جماعية للسكان الأصليين واستبدالهم بالمجتمع والنظام الاستيطاني الجديد، فالسؤال ما إذا كانت الحالة الأنطولوجية الفلسطينية - الصهيونية صالحة للاحتكام إلى الحكم الخُلقي. هي حالة يمكن توصيفها بـ" تعليق الحكم الأخلاقي" من جهة من يقع عليه عنف النفي طالما لم يرَ مغتصب الحق الوطني ويستند إلى الواقعة والعملية العقلانية وأصحاب الأهداف القابلة للتحقيق بينما أي خطاب آخر غير واقعي وغير ممكن وإيديولوجي حالم رومانسي. وعند تحرير تلك المفردات من منظور ممارسة النخبة الرسمية المؤمنة بالمصالحة مع إسرائيل باعتبارها الخيار الرشيد كما استبانت التجربة، يصبح مدلولها ما تقبله إسرائيل في نهاية المطاف. وينسى هؤلاء أن موازين القوة المادية هي دائماً في صالح المستعمر وإلا لما كان هناك استعمار أصلاً، بينما الإرادة هي العامل الحاسم في سياق استعماري، ويكفي هنا الإشارة إلى أن بارودة الصيد غيرت موازين القوى في السياق الاستعماري الجزائري لصالح المستعمرين.

والمعنى ارتضاء سيادة منقوصة مادياً ورمزياً والاتكاء على الاستعطاف الأخلاقي كاستراتيجية أحادية ممكنة فتموضع القوة خارج حقل المستعمَر بحثاً عن مقاومة مقبولة دولياً.

> يغيب عن الجدال فرانز فانون باعتباره المدافع الأبرز عن العنف الثوري

عامل آخر يفسر صعود الخطاب الأخلاقي يكمن مصدره في منطق الدولة القطرية التحديثية ونجاحها النسبي في قونَنة القومية العربية في إطار دولة قطرية أصبحت لاحقاً النطاق المركزي في تأطير الرؤية الكونية للمواطن العربي وتحديد دوره فيها وتحويله من عربي قومي إلى مواطن مطواع يحمل جنسية دولته فقط. لقد أصبحت الدولة العربية (القطرية) تقنية من تقنيات ضبط الذات والتحكم في سكنات وحركات المواطن العربي بوضع قيود على الفعل ومراقبة النفس وإخضاعها عن طريق المداومة على طاعة الدولة وخلق رابطة التزام مباشرة معها.

على أي حال إن السؤال الأخلاقي يُحمّل الذات الفلسطينية مسؤولية لا متناهية باجتراح منطق الفلاسفة الأخلاقيين بشأن جعل مسؤولية الذات المضطهدة من يقع عليها عبء تحرير المضطهد الصهيوني من عنفه حتى لا تعيد الذات الفلسطينية إنتاج ماكنة القتل الصهيونية كي لا تصير صورة أخرى من الصهيونية. هذا ما ذهب إليه عديد من الفلاسفة ورواد نظرية ما بعد الاستعمار. يكتب إيمانويل ليفيناس «إن الأخلاقي في صدمة الاضطهاد يتمثل في القلّة من التعرض للانتهاك إلى المسؤولية عمن يمارس الاضطهاد، من المعاناة إلى التكفير عن الآخر». وهي ذات الفكرة عند الفيلسوفة جوديث بتلر. بَيْدَ أن هذا الموقف الأخلاقي يتوجب ألا يكون حكماً مطلقاً، فالمعيار هو ما إذا كانت الأنا المُضطهَدة قادرة على تحويل الآخر المُضطهِد إلى أخلاقي، وبالقدر ذاته مدى استجابة الآخر واستعداده الذاتي ليتحول إلى أخلاقي (الصهيونية

فتموضع القوة خارج حقل المستعمَر بحثاً عن مقاومة مقبولة دولياً.

عامل آخر يفسر صعود الخطاب الأخلاقي يكمن مصدره في منطق الدولة القطرية التحديثية ونجاحها النسبي في قونَنة القومية العربية في إطار دولة قطرية أصبحت لاحقاً النطاق المركزي في تأطير الرؤية الكونية للمواطن العربي وتحديد دوره فيها وتحويله من عربي قومي إلى مواطن مطواع يحمل جنسية دولته فقط. لقد أصبحت الدولة العربية (القطرية) تقنية من تقنيات ضبط الذات والتحكم في سكنات وحركات المواطن العربي بوضع قيود على الفعل ومراقبة النفس وإخضاعها عن طريق المداومة على طاعة الدولة وخلق رابطة التزام مباشرة معها.

> يغيب عن الجدال فرانز فانون باعتباره المدافع الأبرز عن العنف الثوري

الحقوق لأصحابها. باختصار لا علاقات الأخلاقية شروط ومحددات متى توافرت فإنها تندرج في إطار العلاقات الأخلاقية وإلا يُعلق الحكم الخُلقي.

بين غاندي وفانون

عنوان آخر تداوله نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي كان بخصوص المفاضلة بين أساليب المقاومة. انقسم الجدال بين موقفين كل طرف ينتصر لأسلوب معين. السمة الغالبة هي انتصار للروح الغاندية، أي لشكل المقاومة اللاعنفية وتحويلها إلى نموذج مثالي عابر للزمن لا يتأثر بالحيثيات التاريخية.

يغيب عن هذا الجدال فرانز فانون باعتباره المشرع الأبرز والمدافع العنيد عن العنف بوصفه تقنية قتالية فعالة، وتقنية لمعالجة أمراض النفس لدى المستعمَرين. المفارقة الأفقة أنه بينما يجري تعميم الروح الغاندية بالرغم من أنه ليس لغاندي مؤلفات ونظريات خاصة به، يجري تخصيص فرانز فانون وهو العالم والمنظر صاحب العديد من المؤلفات المعروفة. والمعنى أن هؤلاء في سياق شديد الخصوصية لا يصلح سوى للسياق الأفريقي فقط، كتسليم اضطراري طبعاً، في غضون حرب التحرير الجزائرية تلك الفترة التي كتب فيها فانون، وبالتالي لا يكون، بحسب أولئك، بالضرورة صالحاً لكل الحالات.

هكذا يتحول اللاعنف الغاندي إلى مبدأ يحوز الصلاحية الكونية بوصفه نموذجاً للتحرير يصلح لكل حالات المقاومة، علماً أن رؤية غاندي للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي قاصرة لا تحتمل تأسيس مشروع مقاومة كوني. ولئن قبلنا بابتذال وتبسيط شديدين نجاح اللاعنف في الهند، فليس من الضروري أن يمثل فعالية تحوز على صلاحية كونية.

مشكلة هذا النوع من المحاججة أنه ينتصر لأسلوب على حساب الآخر ويضع المقاومة العنفية واللاعنفية في تناقض ويستدخلهما في أتون اصطراع لا تحتمله الحالة الفلسطينية.

(باحث فلسطيني/ غزة)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

إبقاء القضية حاضرة

لا وجود لحامل موضوعيّ داخلي قادر على التصدّي لبنى الهيمنة الرّبانيّة الوسيطة (السلطة، منظمة التحرير، الفصائلية) ومن ثم لِبُنى الهيمنة الأساسية (الاستعمار الصهيوني ومن خلفه الولايات المتحدة وأوروبا). المهمة الأساسية هي إبقاء القضيّة حيّة وحاضرة إلى حين تغيّر الظرف التاريخي، وإخراجها من دائرة «الفلسطنة» إلى الدائرة الكونيّة. وهذا متاح بأدوات داخلية في فلسطين: كتكثيف الاستعمار أكبر قدر من الخسائر؛ والانتباه إلى دور «السلطة» كحاجز لامتصاص هذا الأثر والعمل على إنهاء دور الحاجز والعودة إلى صيغة الاستعمار المباشر؛ واستغلال تناقضات مجتمع المستعمِرين. وفي خارج فلسطين: العمل المستمر على تأكيد لا شرعية «إسرائيل» بصفتها مشروعاً استعمارياً استيطانياً يجب أن ينتهي؛ ومقاومة التطبيع عربياً بشكل شامل ودعم جهود المقاطعة دولياً على أن ترتبط ببرنامج مناهض للاستعمار الاستيطاني؛ واستمرار العمل على استكمال لاحق للانتفاضات العربية وأهدافها. (هشام أ.)

مساءلة

السياسة المُشتَبِكَة والحراك الاجتماعي

علاء الترتير

يكمن التحدي الرئيسي لموجة الغضب الحالية في الأرض المحتلة في كيفية حمايتها من أن تصبح وسيلة وأداة بيد السلطات لتفريغ غضب الشباب المنتفض، بالإضافة لحمايتها من أن تُستخدم كورقة في «مفاوضات» مقبلة بائسة.

لكن مَن الذي يصونها ويحميها وكيف؟ فالشباب المنتفض، وبالرغم من كل العنفوان والإصرار، فإن الحقيقة المُرّة تبقى بأن مخزون طاقته محدود بنهاية المطاف، وقدرته على الاستمرار والعطاء، اللامحدود ستُستنزف تدريجياً. وللأسف فالحقيقة المُرّة الأخرى أن الموجة الانتفاضية الحالية ستحقق جزءاً صغيراً فقط من حلم التحرر. فالمسيرة نحو الهدف الاسمى أطول وأشقى. والحقيقة الثالثة تتمثل بأن استدامة الاشتباك تتطلب بوتقة نضالية واحدة لتوجيه وتنسيق جهود الاشتباك من أجل توسيع رقعة فعاليتها وحجم تأثيرها. وبالتالي، فالسؤال الجوهري يتمثل في صيرورة هذا الاشتباك والغضب في مواجهة الاستعمار والاضطهاد والقمع متعدد التدرّجات، ولكن وفي نفس الوقت، فالمطلوب هو حماية تضحيات الشباب المنتفض من «الاستثمار» من قِبَل «النخبة السياسية التقليدية» البعيدة كل البعد عن نبض الشارع. هذه «النخبة السياسية التقليدية» غير قادرة وغير راغبة في حماية وصون موجة الغضب المتفجّرة الآن. فقيادة السلطة الفلسطينية تنتظر بفارغ الصبر نفاد وقود الشباب المنتفض، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية منشغلة بتجاذبات القوى وبمن سيخلف عبّاس، وحركتا فتح وحماس تلهثان وراء أي شيء من شأنه أن يديم الانقسام والتفتت الفلسطيني، واليسار الفلسطيني ما زال ضائعاً وحائراً ورافضاً لاغتنام الفرصة تلو الفرصة لأخذ زمام المبادرة وتشكيل تيار بديل للأطراف المتخاصمة وملء الفراغ السياسي الموجود. وبموجب استطلاع رأي نفذه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية وصدرت نتائجه أخيراً فإن أكثر من ثلث الفلسطينيين لن يشاركوا في تظاهرات إذا ما دعت لها حركتا حماس أو فتح مع أن ثلثي الفلسطينيين أشاروا إلى أنهم يؤيدون اندلاع انتفاضة ثالثة بموجب هذا الاستطلاع. كذلك فإن أكثر من ثلث الفلسطينيين لا يرون بأن الأحزاب الموجودة الآن على الساحة الفلسطينية قادرة على تمثيل وجهة نظرهم وتطلعاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إذن فمرة أخرى ترسب الفصائل في الاختبار، وتفشل «القيادة الفلسطينية»، بل وتطعن شعبها وتجذر حالة التشرذم القاتل.

هذه المؤشرات الدالة على عجز «القيادات الفلسطينية التقليدية» متوفرة في الساحة الفلسطينية منذ خمسة أعوام على الأقل. إلاّ أن هذه الفرصة لم تُستغل بعد بشكل مقنع ومجد من قِبَل «القيادات والطرق غير التقليدية». بالطبع هذه العملية التغييرية والتحولات البنيوية والتكتيكية تتطلب وقتاً من الزمن وموارد عدة وإصراراً وفرصاً سياسية.

لكن يجدر هنا الرجوع إلى تأطير وتحليل الأستاذ خليل شاهين والذي يحاجج في ورقة سياساتية صدرت مؤخراً عن مركز مسارات بأن الموجة الانتفاضية الحالية هي «وليد جديد لأشكال من العمل الشعبي أخفقت المنظومة التقليدية للعمل السياسي الرسمي والحزبي في قراءة دلالاتها وصيرورتها وتأثيراتها. أي أنها ليست معزولة عن منظومات وأشكال من التعبير السياسي والفعل الشعبي الآخذ بالتشكل والتطور منذ سنوات عدة خارج إطار الممارسة السياسية السلطوية والحزبية التقليدية». بناء على ذلك فإن «أدوات التحليل التي أنتجها الفكر السياسي التقليدي، بما أفرزه من هياكل سياسية وتنظيمية ومؤسساتية، وممارسة سياسية، لم تعد تصلح لتفسير سياق واتجاه الفعل المقاوم الذي يتصدره اليوم جيل شاب يعمل خارج إطار هذه المنظومة، بل وبالتمرد عليها».

وبالتالي، واستناداً إلى شاهين، فقد «شهدت السنوات الماضية تطورَ مسارٍ جديدٍ لا يؤمن بإعادة بناء الحركة الوطنية كمدخل لبناء وتطوير برامج العمل، بل يُرى أن استقطاب أوسع الفئات من الفاعلين ضمن منظومات من برامج العمل التشاركية هو المدخل لإعادة بناء الحركة الوطنية، من خلال التركيز على شق مسار جديد يبني على ما يجمع الفلسطينيين في الوطن والشتات، أي الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني».

الأمثلة على ذلك ليست بالقليلة ولكن أبرزها، بحسب شاهين، حركة المقاطعة لإسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وحركة حق العودة، ولجان مواجهة الجدار والاستيطان، والمجموعات الشبابية المتعدّدة كالتي نشأت في السنوات القليلة الماضية مع بدء الحراكات والانتفاضات العربية.

أحاجج هنا بأن إدراك هذا التحول هو غاية في الأهمية من أجل البناء على ما يجري اليوم في الأرض المحتلة واستغلال هذه اللحظة المواتية لتوفير بعض الإجابات الفعلية والعملية للسؤال دائم التكرار: ما هو البديل؟ البديل قيد التشكل وهو ليس وليد اليوم أبداً إلاّ أنه ما زال يافعاً في طور التشكل كالشباب المنتفض. ومن دون إسناد حقيقي جمعي فإن انتشار هذا الحراك في المستقبل القريب يلوح في الأفق.

ولتجنب انكسار جديد يزيد من الإحباط والتخبط يجدر بالقيادات الفلسطينية غير التقليدية التحرك الآن من أجل توحيد الجهود للوصول إلى استراتيجية نضالية عملية تولد ولا تستنزف الطاقات والجهود.

(باحث وأكاديمي فلسطيني/ جنيف)

فلسطينيو الـ 48 من التهميش إلى الرومانسية الوطنية

تعزّز المفارقة عندما تتعامل الحركة الوطنية مع فلسطينيي الداخل برومانسية، بينما تتعامل الحركة الوطنية في فلسطين المحتلة عام 1948 مع الحركة الوطنية العامة ببراغماتية

مهند مصطفى

(تصوير: عباس مومني)

شهد العقد الأخير تحوّلين ساهما في دفع النقاش حول مكانة ودور فلسطينيّي 48 (فلسطين المحتلة عام 1948) في المشروع الوطني الفلسطيني. التحوّل الأول يتمثل في تآكل المشروع الوطني الفلسطيني وغياب الإجماع على مشروع كهذا، في الوقت الذي يتضح فيه أن المشروع الواضح الوحيد هو المشروع الإسرائيلي- الصهيوني الكولونيالي في فلسطين التاريخية. ويتمثل هذا المشروع الأخير جلياً في حضور مكثف لليهودية الدولة، بما يتجاوز طابعها القومي. الآتي إلى طابع قومي- ديني في تعاملها مع ذاتها ومع فلسطينيّي 48، كما يتمثل في تعزيز السيطرة الكولونيالية في مناطق 67، وفي إفشال منهجي لحل الدولة الفلسطينية، والحفاظ على تقسيم وانقسام الشعب الفلسطيني بدون أن تحيّد المسؤولية الوطنية الفلسطينية عن هذا الانقسام والتقسيم.

التحوّل الثاني هو مفارقة يمكن اعتبارها تاريخية، لكنها محفوفة بالمخاطر بسبب طابعها الدوغمائي- الإطلاقي. وليس بسبب أساسها الفكري- السياسي والوطني، وتتمثل هذه المفارقة في انتقال تعامل الحركة الوطنية الفلسطينية مع فلسطينيّي 48 من التهميش إلى الرومانسية، أي اعتبار أن مركز المشروع الوطني يكمن في تجربة فلسطينيّي 48. وكلاهما يشكّلان قصوراً في الحركة الوطنية، فتهميش فلسطينيّي 48 الذي وصل إلى ذروته في اتفاق أوسلو، اعتبر قصوراً في فهم دور ومكانة فلسطينيّي 48 كجزء من الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، بينما تُعبّر الرومانسية عن مأزق هذه الحركة في ظل الانقسام الداخلي، وتبعثر الشتات الفلسطيني، وتآكل المشروع الوطني.

وتنطلق الرومانسية من اعتبار التجربة السياسية لفلسطينيّي 48 تجربة يمكن محاكاتها للخروج من المأزق الفلسطينية، أو اقصد مأزق الانقسام وغياب الأفق السياسي والفصائلية السلبية وغيرها.

وتتعزّز هذه المفارقة بشكل مثير عندما تتعامل الحركة الوطنية مع فلسطينيي الداخل برومانسية، بينما تتعامل الحركة الوطنية في مناطق 48 مع الحركة الوطنية العامة ببراغماتية.

لم تظهر هذه الرومانسية من فراغ، فعلاوة على المأزق الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية، قدّم فلسطينيّو الداخل نموذجاً للعمل المشترك والدور النضالي المهم في السنوات الأخيرة، مثل النضال في المسجد الأقصى المبارك وضد مخطط مشروع برافر، وطرح خطاب نقيض لخطاب الدولة اليهودية (وهو خطاب نقيض طوره "التجمع الوطني الديمقراطي")، وإقامة القائمة المشتركة وانتخاب رئيس لجنة المتابعة مؤخّراً، إضافة إلى مجمل العمل السياسي الجماعي. وبدأت تظهر قراءات تاريخية في الساحة الفلسطينية تشدّد على الوطني الفلسطيني وتقصي الجانب المؤسرل في تاريخ فلسطينيّي 48. وهي أيضا قراءة انتقائية أيديولوجية، كما كانت القراءة القديمة في اعتبار الفلسطيني الداخل جزءاً من المجتمع الإسرائيلي في أحسن الأحوال.

تنطلق هذه الرومانسية من مقولة أن المشروع الوطني الجماعي في مناطق 48 وصل إلى حالة من الاكتمال أو التألق السياسي والنضالي، لكنه في الحقيقة ارتد إلى القواعد الأيديولوجية لكل تيار مُدشّنا مشاريع وطنية متعددة تتجاوز المشروع الجامع، الذي تمثل بالبقاء والصمود بدون تغييبه طبعا، وأن حالة المواطنة (وهي مركب واحد من مجموعة عوامل)، التي يتميز بها فلسطينيّو 48 عن باقي فئات الشعب الفلسطيني، كانت أحد العوامل في تنظيم العمل السياسي لديهم.

(باحث فلسطيني/أم الفحم)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

اللعنة إنها فلسطين مجدداً

«مش متذكر» يقول أحمد للمحقق. هي الذاكرة إذن، هي الذاكرة التي يقبض عليها أحمد كالجمر. امدّ أصابعي لامسد شعر أحمد الصغير عبر الشاشة

ابتسام عازم

تصطادني الذاكرة عندما أنظر إلى الصور التي تخرج علينا من فلسطين وتعود بي إلى لحظة الانفجار الأولى، تلك اللحظة التي ولّدت النكبة. وولدت الصدمة التي تُعيشها ونتوارثها بالذاكرة الفردية والجماعية. سواء شئت أم أبيت فإنني ورثت الذاكرة كما ورثت لون العينين. اللعنة إنها فلسطين مجدداً «ألا يمكنكم أن تروها؟ ألا يمكنكم أن تشعروا بها... إنها في الهواء من حولنا، لا أستطيع أن أتحمل هذا الضغط أكثر... فليرتل أحدكم صلاة... كلاب صيد تلاحقني. أطفال المدارس يقبعون في السجون. قطة سوداء تقطع الدرب أمامي. وأفكر أن كل يوم سيكون يومي الأخير».

تطل علينا صور جديدة قبل أن تبرد صور الشهداء والجرحى. أحاول أن أحفظ الأسماء. أدقق في الصور والأشرطة. لا أريدهم أن يعبروا بدون جداد. فالجداد هو «ملء الأحياء للفراغ الذي يتركه موتانا خلفهم». يحتجزون الجثث لمنعنا من الحداد الجمعي. تحررنا، ولو للحظات، صور شابات وشباب مبتسمين. تنقض عليّ ابتساماتهم، وتترك قشعريرتها على مساماتي. أتذوق ابتساماتهم المحرمة التي تلمسني وأشعر بصقيع المنفى. المنفى ليس من لا يستطيع العودة فقط، بل هو الذي لا يستطيع العيش في وطن أسطورة لم نخترعها نحن.

أكره اللغة العربية عندما تخرج من فم المحقق وهو يصرخ في وجه أحمد مناصرة ابن الـ 13 عاماً. تصبح اللغة العربية أمواساً حادة يمررها المحقق فوق طبلتي أذني كلما سمعته يصرخ بها بشاعة. كيف يمكن للغة بهذا الجمال أن تكتسب كل هذا القبح بين أنيابه؟! أعود لابتسامات الشباب والشابات في الصور، من شفاههم خرجت لغتي. يكبر أحمد ويصغر الوطن. ما أقسى الصور وما اتفه الكلمات. «مش متذكر» يقول أحمد للمحقق. هي الذاكرة إذن، هي الذاكرة التي يقبض عليها أحمد كالجمر. أمدّ أصابعي لأمسد شعر أحمد الصغير عبر الشاشة. في الصباح مؤتمر صحافي آخر وسؤال عن أحمد ورفاقه في الأمم المتحدة «ندين ونشجب» يقول الناطق الرسمي، واحيانا يبخل علينا حتى بـ«الإدانة والشجب».

في إحدى الصحف اليمينية الأميركية تشكو الصحافية «تحيّز بعض وسائل الإعلام الأميركية تجاه الفلسطينيين». أقرأ العنوان مرتين، هل أخطأت الجريدة أم تهت في اللغة، كما أتيه في الشوارع؟ إنه المرض الذي لن يصدقني أحد، إن قلت إنه يعاودني كلما عدت إلى فلسطين. لأنني أرفض/ لا أستطيع تذكر أسماء الشوارع المكتوبة على اللافتات. أسماء تمجّد مُستعمراً نسي أن الأساطير ليست تاريخاً، فصدقها وأرادنا أن نقبل الأيادي شاكرين مدرسة «التاريخ».

أعود إلى لحظة «الانفجار» التي لم تخلق الكون بل نكبة. ألم تضع عصابات الهاغانا وغيرها الخطة «دالت» والتي قامت بموجبها بتطهير فلسطين عرقياً وتهجير أغلب أهلها الذين ما زالوا في بلدان اللجوء والمنفى؟ ألم يقل دافيد بن غوريون في خطابه أمام اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عام 1938 «أنا أؤيد الترحيل القسري، ولا أرى فيه شيئاً غير أخلاقي». هل نحن، اليوم، أمام خطة «دالت» جديدة؟ هل انتهت الخطة «دالت» أصلاً؟! أدقق في الصور التي تصطادني لتتحول الأشياء فيها إلى نطفة تولد منها إنسانيتنا كلما خطونا خطوة جديدة على درب تحرير الذات.

(كاتبة فلسطينية/ نيويورك)

*مقطع من أغنية الفنانة الأميركية من أصول أفريقية نينا سيمون «ميسيسيبي غادام».

احمد المناصرة
رسم: لينا النشّة

رصد

في الوقت الذي انشغل فيه العالم بالفرية التي أطلقها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ضد المفتي الفلسطيني الحاج أمين الحسيني (فحواها أن المفتي الحسيني هو الذي نصح هتلر بارتكاب المحرقة)، ضمن الخطاب الذي ألقاه أمام «المؤتمر الصهيوني العالمي» الـ37 الذي عقد في القدس في الفترة بين 20 و22 تشرين الأول/ أكتوبر الفائت، فقد تلهّى الكثيرون عن وقائع هذا المؤتمر ومداولاته الواشية بجوهر المشروع الإسرائيلي- الصهيوني الكولونيالي في فلسطين التاريخية

المؤتمر الصهيوني الـ37

أبعد من قصة المفتي

أنطوان شلحت

يتمثل جوهر المشروع الإسرائيلي- الصهيوني الكولونيالي في فلسطين - وفق ما انعكس في مجريات المؤتمر- في توكيد أن هناك «شعباً يهودياً واحداً ودولة يهودية واحدة» وأنه «يجب العمل معًا لتوحيد الشعب اليهودي وضمان أمن الدولة اليهودية». كما يتمثل في تعزيز السيطرة الكولونيالية في مناطق 1967 من خلال الاستيطان والسيطرة على الأرض تحقيقًا لشعار «أرض أكثر، عرب أقل».

ويعتبر «المؤتمر الصهيوني العالمي» الهيئة الأعلى من حيث إقرار أيديولوجيا الهستدروت الصهيونية العالمية وسياستها العامة.

يعقد المؤتمر مرة كل خمس سنوات، في القدس، بحضور أكثر من ألفي ناشط صهيوني من ما يزيد عن 30 دولة في شتى أنحاء العالم، بالإضافة إلى مندوبي جميع الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية ومندوبي سائر المنظمات الصهيونية العالمية.

في هذا المؤتمر الأخير، جرى التشديد على الوسائل المطلوبة للصهيونية كسبيل لانتشارها، كما جرى الاتفاق عليها منذ قرارات «المؤتمر الصهيوني» الأول الذي عقد في بازل (سويسرا) سنة 1897 بزعامة مؤسس هذه الحركة ثيودور هرتسل.

شراكة كاملة في الإعدامات

لم يقف دور الإعلام الإسرائيلي عند تبني مصطلحات المؤسسة العسكرية والأمنية للاحتلال وعدم التشكيك في روايتها، بل إن ترويجه في الأسبوعين الثاني والثالث للانتفاضة لدعوات المسؤولين الإسرائيليين، بدءاً مما يسمى وزير الأمن يعالون، ورئيس بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، لحمل السلاح، دون أدنى إشارة لمخاطر ودلالات هذه الدعوة، التي رافقتها دعوات لضرورة إعدام وقتل كل من يحاول تنفيذ عملية. هذا الترويج جاء بعد بث الإعلام الإسرائيلي نفسه لأجواء الهلع الهستيري والادعاء، بأن «الخرين» وحاملي السكاكين ينتظرون في كل زاوية وعند كل مفترق طريق أو مدخل محل تجاري، أو حتى حافلات الباصات.

ولقد ورد ضمن تلك القرارات، علاوة على أن هدف الصهيونية هو «إقامة وطن قومي للشعب اليهودي» في فلسطين، أن ذلك يتم بالوسائل التالية: 1- تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ 2- تنظيم اليهود (في العالم) وربطهم بالحركة الصهيونية؛ 3- اتخاذ السبل والتدابير للحصول على تأييد دول العالم لهذا الهدف الصهيوني (بقصد إعطائه شرعية دولية).

يتسق هذا مع ما تقوم به الهستدروت الصهيونية العالمية من نشاطات في أوساط جميع اليهود في العالم، وترمي أساسًا إلى ترسيخ أن إسرائيل هي جوهر هويّتهم، وجوهر أمنهم «لأنه من دون إسرائيل قوية لن يكون أمن لليهود في أي نقطة في العالم».

«الدولة اليهودية»

يتسق هذا، أيضاً، مع ما تقوم به حكومات نتنياهو من سن قوانين ومن إجراءات ميدانية منذ عودتها إلى سدّة الحكم سنة 2009 تحت شعار أنه ما تزال ثمة حاجة إلى «الاستمرار في ترسيخ الصهيونية داخل إسرائيل وخارجها»، كون الصراع ما انفك دائرًا حول «الاعتراف بالدولة اليهودية» حتى يغدو «وجودها بديهيًا».

ويشكل هذا كله خلفية لمجموعة لا حصر لها من إجراءات إدارية وقوانين ترمي إلى ترسيخ «الدولة اليهودية» سواء إزاء المواطنين الفلسطينيين في الداخل، أو إزاء كل من يستأنف على الدعاوى الصهيونية حتى في جهاز التربية والتعليم والمؤسسة الأكاديمية والحقلين الثقافي والفني ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بموازاة التشديد على مطلب الاعتراف بـ«إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي» أمام الجانب الفلسطيني.

وتشهد إسرائيل في الآونة الأخيرة محاولات متزايدة من جانب وزارة الثقافة الإسرائيلية لتعزيز «الإنتاج الفني الصهيوني» من خلال تقديم جوائز متعددة مثل «أحسن إبداع فني صهيوني» أو «أفضل فيلم صهيوني».

ويرأي أحد الباحثين النقديين هناك عدة تفسيرات يمكن التفكير فيها بهذا الشأن، يظل في مقدمها تفسيران اثنان: الأول، كون هذه الجوائز دليل إضافي على التطرف المتزايد داخل الحكومة والمجتمع الإسرائيليين، وكونها مثالاً على إنكار الوجود الفلسطيني في المجال الثقافي، مثلما هي الحال في المجال السياسي. أما الثاني، فهو النظر إلى هذه الجوائز بكونها نتيجة خوف وزارة الثقافة الإسرائيلية من ازدياد الكتابة والإنتاج الفني في المجتمع المدني الإسرائيلي حول موضوعات تتناول النكبة الفلسطينية، والترحيل الجماعي، ومنع عودة اللاجئين، والاحتلال العسكري المستمر منذ 1967.

وبحسب التفسير الثاني، فإن هذه الأصوات وبرغم كونها أقلية في المجتمع والخطاب الإسرائيليين، تشكل خطراً على المؤسسة والرواية الصهيونيتين، ولذلك تحاول الحكومة الإسرائيلية إسكات هذه الأصوات بالتوازي مع فتح المجال للحد الأقصى أمام الأصوات الصهيونية الـ «كاشير» (الحلال)، أي التي تؤيد الرواية الرسمية والمؤسسة الحاكمة الآن.

وانعكس أبرز مظهر لتاجيج الحملة الرامية إلى صهينة الحياة العامة قبل فترة وجيزة في تدخل ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية في تركيبة لجنة التحكيم لـ«جائزة إسرائيل للأدب والبحث الأدبي والسينما» وإسقاط عضوية ثلاثة من أعضائها، بعد أن كانوا باشروا عملهم في إطار هذه اللجنة.

وكان وزير التربية والتعليم الإسرائيلي السابق هو الذي عيّن أعضاء هذه اللجنة كما هو متبع، لكنه في هذه الأثناء استقال بعد انسحاب حزبه من الحكومة وفي أعقاب استقالته تسلم نتنياهو نفسه حقيبة التربية والتعليم الوزارية، ووجّهت وزارة التربية والتعليم رسائل إلى كل من أعضاء لجنة التحكيم تبلغهم فيها بقرار إقصائهم من عضوية اللجنة من دون إبداء أي أسباب لذلك.

وفي وقت لاحق، أكد نتنياهو قراره كتابة على صفحته الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، يوم 11 شباط/ فبراير 2015 قال فيه: «طوال الأعوام الماضية، جرى تعيين أعضاء في لجنة التحكيم لجائزة إسرائيل من بين عناصر تحمل مواقف متطرفة، ومن بينها عناصر معادية للصهيونية، الداعم للفلسطينيين والداعي إلى رفض تأدية الخدمة العسكرية، ولا يجوز أن تسيطر المواقف الداعمة للفلسطينيين على جائزة إسرائيل في بعض المجالات».

مرة أخرى، على صفحته الخاصة في فيسبوك أيضاً في اليوم التالي، 12 شباط/ فبراير، فقال إن «لجان التحكيم في مجالات الثقافة تحولت إلى ملعب خاص لليسار المتطرف، المعادي للصهيونية، الداعم للفلسطينيين والداعي إلى رفض تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي». وهذا الوضع ينبغي تغييره»!

وعاد نتنياهو وتطرّق إلى الموضوع ذاته، بحقيقة فحواها أن القضية الفلسطينية لم تكن محصلة عملية استعمار كولونيالية، وبالتالي فإن حلها لا يُفترض أن يستند إلى تجاوز الآثار التدميرية التي ترتبت على هذه العملية، أو إلى ما تثيره من مسائل أخلاقية، وإنما إلى حل وسط أو تسوية سياسية تنطلق أساسًا من قاعدة أن الصراع هو مجرّد نزاع حدودي منحصر في خطوط 1967، وأن الحق اليهودي في فلسطين ليس أدنى مرتبة من الحق الفلسطيني فيها، إن لم يكن سابقًا عليه أصلاً.

■ تأجيج خطاب «حقوق اليهود» في فلسطين

■ «أرض أكثر، عرب أقل» الصهيونية لا تتغير

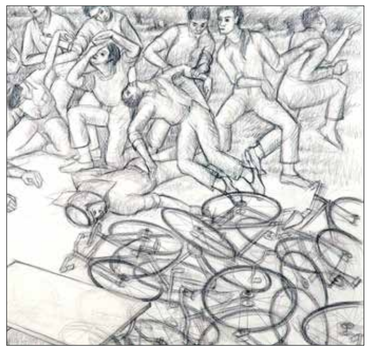

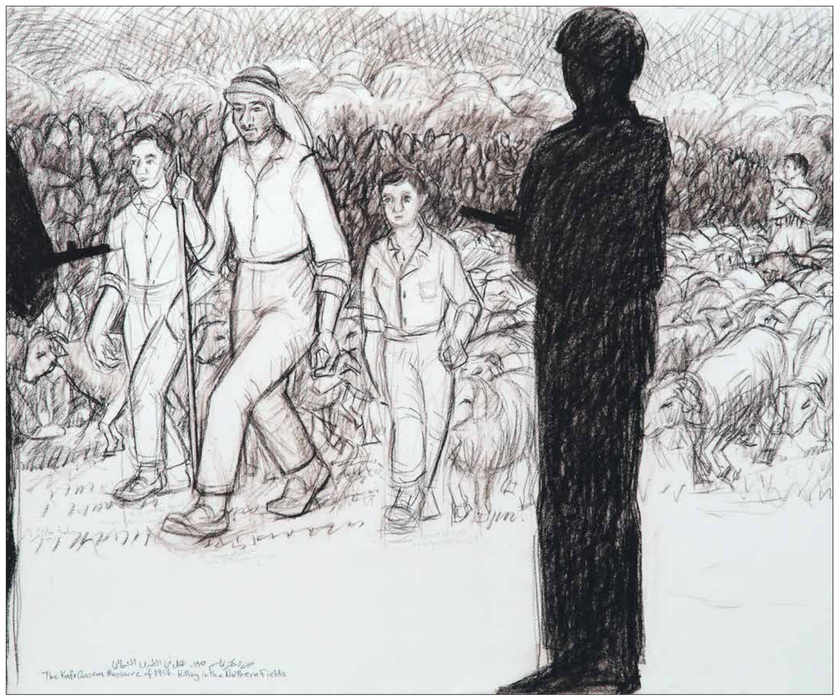

مجزرة كفر قاسم 1956، تخطيطات لـ سامية حلبي (2012)

وفي واقع الأمر، فإن مثل هذا الخطاب يدغدغ أيضًا وعي الرأي العام الإسرائيلي باطيافه كافة، لا سيما وأنه في معظمه ما زال خاضعًا لاستحواذ الرواية الصهيونية بشأن جذور الصراع، والتي ترى أن «احتلال الأرض في فلسطين» كان فريضة تبرّر عدم تحمل أي مسؤولية عن المشكلات التي نجمت عنه، ولا سيما مشكلة «التطهير العرقي» التي أفضت إلى نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

هنا لا بُد من الإشارة إلى أن «احتلال البلد» لم يكن شعارًا للصهيونية اليمينية وحسب، وإنما كان أيضًا شعارًا للصهيونية «اليسارية» التي تدعّي الاعتدال.

ويرأي مفكرين نقديين كثيرين فإن أهمية هذه الأخيرة (أي الصهيونية «اليسارية»)، من عدة نواح ودلالات، كانت تفوق كثيرًا أهمية الصهيونية العمومية واليمينية، وذلك لأنها وفّرت درعًا أيديولوجيًا من خلال طرحها الصهيونية على أنها حركة اشتراكية تتبنى المساواة، وتتطلع بشدة إلى التعاون والسلام مع السكان العرب.

فالصهيونية اليسارية («هشومير هتسعير» مثلاً) هي التي اقترحت إقامة دولة ثنائية القومية، كما أن تيارا صهيونيا يساريا آخر، وإن كان ضئيلا، هو «بريت شالوم» (ميثاق السلام) اقترح من ضمن أشياء أخرى تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين من خلال التوصل إلى اتفاق مع الشعب العربي الفلسطيني، فيما عرض الحزب المركزي في الحركة الصهيونية (حزب «مباي») بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 التوصل إلى تسوية إقليمية مع الفلسطينيين.

لكن لا بُدّ من ذكر أن «هشومير هتسعير» كان في فترة الانتداب البريطاني يؤيد دولة ثنائية القومية بشرط إجراء ثلاثة تعديلات «بسيطة» هي: أولا، أن لا تقوم مثل هذه الدولة ثنائية القومية إلا بعد أن يتحقق وجود أغلبية يهودية في البلد (فلسطين)؛ ثانيا، أن تستمر سلطة الانتداب البريطانية عشرين سنة أخرى؛ ثالثا، في حال عدم موافقة الفلسطينيين على ذلك أن تكون الدول العظمى مخولة بأن تفرض عليهم ذلك بالقوة.

ووفقًا لما يشدّد عليه أحد هؤلاء المفكرين فإن الدور الأكثر أهمية للصهيونية «اليسارية» تجسّد في إقناع الجزء التقدمي- الليبرالي- الاشتراكي في صفوف الجمهور اليهودي بأن الصهيونية هي أيديولوجيا عادلة، وبأن إسرائيل محاطة بأعداء غير مستعدين للاعتراف بذلك. وهذا الإقناع نجح على ما يبدو بشكل يفوق كل التوقعات، وهو ما يشكل أيضًا أحد الأسباب في كون الجمهور الليبرالي في إسرائيل يسلم ويقبل بهذا الطرازّ من الاحتلال منذ 68 عامًا، إلى درجة أن مفكرًا إسرائيليًا بارزًا من اليسار صرّح قبل مدة بأن احتلال البلد حتى العام 1948 «كان ضروريا وحيويا، ولذا فإنه عادل أيضا، وقد جسّد حق اليهود في الاستقلال وتقرير المصير».

وقبل تصريح هذا المفكر بأعوام كثيرة، قال مارتن بوبر، وهو أحد كبار «الملهمين» لما يسمى بـ «الصهيونية المعتدلة»، في سياق تبرير ما الحقته الصهيونية بالسكان الفلسطينيين في نطاق تطبيق مشروعها الاستيطاني الكولونيالي في فلسطين، إنه «لا وجود لحياة من دون تدمير حياة أخرى، وإذا ما أمعنا النظر فسنجد أن كل واحد منا يسلب في كل لحظة شخصا آخر حيز حياته». وأضاف: «في فترة مشروعنا الاستيطاني، الذي كان عمليا احتلالاً لكن بطرق سلمية، لم يقصد العقلاء منا أن يبقوا أبرياء في نظر أنفسهم في حرب الوجود القومية التي نخوضها. وبما أننا جئنا (إلى فلسطين) كي نؤمن مكانا لأجيالنا المقبلة، فقد كنا مضطرين إلى تقليص حيّز الأجيال المقبلة من الشعب العربي».

ونظرًا إلى كون المشروع الاستيطاني الصهيوني مشروعًا ما انفكت شهيته مفتوحة على أكثر ما يمكن من الأرض، وعلى أقل ما يمكن من العرب، فإن تواتر «خطاب حقوق اليهود في فلسطين» وتأجيجه من شأنهما أن يشفّا عن واقع أن نية تحقيق سلام أو مصالحة مع الشعب الفلسطيني غير مدرجة في جدول أعمال دولة الاحتلال لا الآن ولا في المستقبل المنظور.

(عكّا)

«حقوق اليهود في فلسطين»

يُلاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك تشديدًا غير مسبوق على تكريس صيغة «حقوق اليهود في فلسطين» وعلى تأجيجها ضُلب الخطاب الإسرائيلي الرسمي، باعتبار أن استبطان هذه الحقوق يشكل عنصرًا حيويًا في سياق تصعيد الحملة الرامية إلى ما يسمى «كيّ وعي» الفلسطينيين أولاً، ووعي العالم كله ثانيًا، بحقيقة أن الصهيونية هي حركة استعمارية استيطانية إحلالية، وأن جوهر الصراع هو بين مستعمِر ومستعمَر، وأن الحق في تقرير المصير هو حق للمستعمَر وليس للمستعمِر.

وفي هذا السياق، يندرج تأكيد نتنياهو في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني العالمي أن «الفلسطينيين يريدون تدمير إسرائيل، وليس إقامة دولة إلى جانب إسرائيل»، وأن «الفلسطينيين يريدون أن يطهروا أرضهم من اليهود»، وأن «الفلسطينيين يريدون أن يقتلوا كل يهودي في القدس»، وأن «الفلسطينيين يريدون أن يقتلوا كل يهودي في إسرائيل»، وأن «الفلسطينيين يريدون أن يقتلوا كل يهودي في العالم».

معادلة

مُعضلات الداخل ومهمّات الخارج

هشام البستاني

في تناقض ذي شأن، يبدو الوضع السياسيّ للقضية الفلسطينية بائساً، برغم هبّة السكاكين، والتضحيات الكبيرة التي يقدّمها جيل جديد تقع عليه الأعباء الثقيلة للهزائم والتراجعات السابقة. لعينٍ مدقّقة، لا يثير هذا البؤس كثير استغراب، لعدّة عوامل تشكّلت تاريخياً تجعل أي جهد تحرّري فلسطيني داخليّ (ضمن حدود المعطيات القائمة حالياً) يواجه طريقاً مسدوداً، تنغلق نهايته بالمآلات التي أوصلت إليها القضية الفلسطينية عبر عقود من العمل الدؤوب لإلحاق المجتمع الفلسطيني في الداخل ببُنية الاستعمار الاستيطاني، وفكّها عن امتدادها الطبيعيّ كقضية تحرريّة عضوية لشعوب المنطقة العربية، وكقضية عدالة أساسية تهمّ العالم بأسره وتضعه على المحكّ الأخلاقي.

معضلات الداخل: المجتمع الزبائنيّ: نجحت منظمة التحرير الفلسطينية ومن بعدها ما يسمى بـ«السلطة الفلسطينية» بتحويل الثورة إلى بيروقراط وظيفي ينغله الفساد والمحسوبيّات، ومن ثم بتحويل المجتمع الفلسطيني (في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أوسلو) إلى مجتمع زبائني/ رعائي، بينما نشأت السلطة نفسها في سياق علاقة «زبائنية» ترتبط أولاً بـ«إسرائيل» لجهة السياسة (شرعيتها مُستمدة من الاتفاق المعقود مع الصهاينة) والاقتصاد (يتحكم الصهاينة بكل المعابر باستثناء رفح الذي يحاصره النظام المصري، وبأموال الضرائب الفلسطينية، والاستيراد والتصدير، والطاقة، ومنافذ الإنترنت)؛ وترتبط ثانياً بـ«المانحين»، وهم عموماً حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المنحازة لمصالح «إسرائيل».

يُصدّر المانحون والسلطة الفلسطينية هذه العلاقة الزبائنية إلى الأسفل بشكل مباشر، حيث أغلب فرص العمل مُتاحة إما في مؤسسات «السلطة» الحكومية والأمنيّة، أو في المؤسسات غير الحكومية المموّلة أجنبياً (NGOs) التي تجتذب المتعلّمين والمثقفين بشكل أكبر. وبذلك يضمن هؤلاء تبعيّة مباشرة لأغلب الموظفين وعائلاتهم، وهؤلاء يشكلون غالبية المجتمع.

ولا ننسى هنا الزبائنية الفصائلية، حيث يرتبط كثير من أعضاء هذه الفصائل بفصائلهم (ومن ثم بمنظمة التحرير/السلطة الفلسطينية مصدر جزء كبير من التمويل الفصائلي) سواء مباشرة (رواتب، تقاعد، منح، مساعدات...) أو بشكل غير مباشر عبر مجموعة من الامتيازات والمصالح والمنافع. كما لا ننسى دور «القطاع الخاص»، وهو في مجمله رأس مال غير مُنتج يشتغل (من خلال مُموّظفيه) كوسيط بين الشركات الدولية الكبرى والمستهلك المحلي، ولهذا ترتبط مصالحه بالأولى لا الثاني.

هكذا تشكّل عبر العقود هرم من التبعية، يقع في رأسه «إسرائيل» والمانحون (الولايات المتحدة وأوروبا)، ثمّ، وبوساطة من السلطة الفلسطينية والـNGOs والفصائل، تتسرّب هذه التبعية إلى البنى الاجتماعية الأساسية، وتتشكّل شبكة من المصالح المادية التي يصير من الصعب الفكاك منها بدون تبعات هائلة تطال مجموع الناس واحتياجاتهم الأساسية والرفاهيات المحدودة المتاحة لهم. وربما تستدعي ملاحظة أن أغلب المُنتفضين في الهبّة الأخيرة هم من الأعمار الصغيرة (أغلب شهداء انتفاضة السكاكين هم من الفئة العمرية 16-22) التوقف والتأمل، فهذه الفئة العمرية هي تلك التي ما زالت (بوجودها على مقاعد الدراسة) خارج العلاقة الزبائنية المتعددة الأبعاد التي وضّحتُها، مما أعطاها مرونة أكبر في التمرّد والحركة، في حين عجزت الفئات العمرية الأخرى.

هدف كل مقاومة هو رفع خسائر الاستعمار الاقتصادية والبشرية إلى الحد الذي تصبح فيه كلفة الاستعمار غير مُجدية فينكفئ ويضمحل وينتهي. أما أن تنشأ (بموجب معاهدة) إدارة وسيطة بين الاستعمار والمُستعمَرين، تنوب عنه في إدارة مجتمعهم، وتنسّق معه أمنياً بما يضمن ضبطهم وإحكام السيطرة عليهم وعلى تحرّكاتهم، وتسهّل له إلحاقهم الاقتصادي، فهنا يتحوّل الاستعمار إلى مشروع رابح على المستوى العسكري خسائر أقل في جنوده وتقليل لمصاريف الجيش؛ على المستوى السياسي ثمة كيان ما للمستعمَرين هم «أحرار» فيه ظاهرياً وينوب عن «دولتهم» و«هويّتهم» ويمكن الاحتجاج به في المحافل الدولية.

(كاتب أردني / عمّان)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

ميديا

في منظور «الإعلام الإسرائيلي»: انتفاضة فعنف فـ«موجة إرهاب»

في تغطيته لأحداث الانتفاضة الفلسطينية الحالية، أثبت الإعلام الصهيوني، كما في كل مرة، أنه جزء لا يتجزأ من منظومة الاحتلال وأدواته

نضال محمد وتد

لم يسقط الإعلام العبري يوما، حتى قبل النكبة وإقامة «دولة إسرائيل» على أنقاض فلسطين، في فخ الموضوعية الصحافية والرسالة المهنية» بل اجتاز بامتياز مقتضيات وشروط التوقعات والمطالب الصهيونية قبل النكبة، والإسرائيلية الرسمية والشعبية بعد النكبة، وانخرط كليا في كل «معارك إسرائيل» منافحا عن قرية الجيش الأخلاقي وطهارة السلاح، حتى عندما كان السلاح معمدا بالدم الفلسطيني.

يعني هذا أن لا مجال هنا للحديث عن وهم موضوعية ومهنية إعلام أثبت في كل مرة أنه جزء لا يتجزأ من منظومة الاحتلال وأدواته. في تغطيته لأحداث الانتفاضة الفلسطينية الحالية، تراجع الإعلام الإسرائيلي في الأيام الأولى من انطلاق الانتفاضة عن محاولات الخروج عن السرب الإسرائيلي والتغريد خارج ما تهواه المؤسسة الإسرائيلية السياسية والأمنية وإن كان وقع لاحقًا في معضلة ترجيح رواية من على من، هل يرجح رواية الأجهزة العسكرية والأمنية، أم يرجح رواية الحكومة الإسرائيلية بكل عناصرها الدعائية والديماغوغية؟

لعله من المفيد قبل الخوض في المصطلحات الرسمية التي يستخدمها الإعلام الإسرائيلي، الإشارة إلى أن الصحافي الإسرائيلي الذي كان سباقا في إطلاق تعبير الانتفاضة الثالثة، وهو ناحوم برنيع في مادة نشرها في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر، أي بعد أسبوع من عملية بيت فوريك، كان أول من تراجع عن «تعبيره» وصحح مسار خطابه الإعلامي بعد خمسة أيام، يوم الأربعاء الموافق 9 تشرين الأول/ أكتوبر، عندما استخدم تعبير أنها موجة إرهاب. وتبعه المحلل العسكري في صحيفة هآرتس، عاموس هرئيل، الذي بدا وكأنه نادم على سبق برنيع له، لأنه اكتفى بتعبير موجة عنف، ليلتئم بذلك إلى برنيع وغيره من المحللين الذين تقبلوا خطاب الحكومة الإسرائيلية ممثلا بتوصيف رئيسها بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه موشيه يعالون، للانتفاضة بأنها «موجة إرهاب» وإن كانوا واصلوا في بدايات الانتفاضة التساؤل عن أسباب إحجام الجيش وأجهزته الأمنية عن استخدام تعبير الانتفاضة، معللين ذلك بأن الاعتراف بواقع الانتفاضة سيلزم إجراءات أخرى تشتق من مجرد التعريف الرسمي للأحداث. وإذا كان بمقدور المحللين العسكريين، والسياسيين المرتبطين بفعل تخصصهم المهني بالدوائر السياسية والأمنية، المناورة بين الاختلاف في التقديرات والتحليلات لكل من الجهاز العسكري والسياسي، فإن التغطية الإخبارية الجارية للأحداث كانت في واقع الحال تبنيا مطلقا لرواية المؤسسة الإسرائيلية العسكرية والأمنية، كما المؤسسة السياسية. تجلى ذلك في الشق السياسي مثلا بترويج الإعلام الإسرائيلي وتلقفه لكل حملات التحريض التي شنها نتنياهو ووزراء آخرون في حكومته ضد السلطة الفلسطينية والحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح، ونواب التجمع في الشق العسكري والأمني، فقد تبنى المحللون كل روايات الجيش بخصوص عمليات الإعدام الميدانية وظروفها وملابساتها، ولم يشذ عن القاعدة في هذا المجال سوى قدعون ليفي وعميره هيس في هآرتس، اللذين نشرا أكثر من مرة تحقيق يؤكد كذب رواية الجيش، كما في حالات الشهيد فادي علاونة والشهيدة هديل الهشلمون، مع إبرازهما في هذا السياق فقط موقف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بشأن فوائد استمرار التنسيق الأمني بين الأجهزة الفلسطينية وبين الاحتلال الإسرائيلي، مقابل ادعاءات نتنياهو بشأن دور السلطة الفلسطينية في التحريض على «العنف» و«الإرهاب».

ومن المناسب هنا الإشارة إلى الخطاب الإعلامي العام الذي يسيطر على وسائل الإعلام الإسرائيلية فيما يتعلق بتبني مصطلح «إبطال مفعول» منفذ العملية بدلا عن تعبير قتل منفذ العملية، وإزاحة لتغييب واقعة قتل منفذ العملية، وإزاحة واجب السؤال هل كان بالإمكان أصلا إحباط عملية الطعن مثلا دون إعدام وقتل منفذها، خاصة أنه في بعض الحالات، كما في حالة الشهيد فادي علاونة، ثبت زيف ادعاء الاحتلال، كما أنه في حالة الفتاة النصراوية إسراء عابد التي أطلق الجنود النار عليها بحجة تنفيذ عملية طعن، تبين لاحقا أن رواية الاحتلال غير صحيحة، أو كما في حالة الشهيدة هديل الهشلمون. لكن دور الإعلام الإسرائيلي لم يقف فقط عند تبني مصطلحات المؤسسة الرسمية وعدم التشكيك في روايتها، بل إن ترويجه في الأسبوعين الثاني والثالث للانتفاضة لدعوات المسؤولين الإسرائيليين، بدءا من وزير الأمن يعالون، ورئيس بلدية الاحتلال في القدس المحتلة نير بركات، لحمل السلاح، دون انتقاد وبالإشارة لمخاطر ودلالات هذه الدعوة، التي رافقتها دعوات لضرورة إعدام وقتل كل من يحاول تنفيذ عملية، جاءت بعد بث الإعلام الإسرائيلي نفسه لأجواء الهلع الهستيري والادعاء بأن «المخربين» وحاملي السكاكين ينتظرون في كل زاوية وعند كل مفترق طرق أو مدخل محل تجاري، أو حتى حافلات الباصات.

> رواية المؤسسة العسكرية والأمنية كانت أجندة الإعلام الإسرائيلي

وقد ساهم هذا الدور الذي اقترن فقط بـ«انتقادات لأداء الحكومة» على فشلها في توقع الانتفاضة وفشلها في مواجهة نشطائها عبر تغييب كامل للسبب الرئيسي لها وهو بقاء الاحتلال، ساهم في «استساغة» الإسرائيليين وقبولهم كأمر مفهوم ضمنا عمليات الإعدام الميدانية التي ينفذها جنود الاحتلال، ومعهم أيضا عناصر المستوطنين، دون أي تشكيك برويات الاحتلال حول ظروف الإعدام الميداني، وما إذا كان الشهيد فعلا شكل خطرا على المستوطنين أو الجنود.

(حيفا)

أرض اللجوء

جيل جديد ينظر إلى التحرير

شباب وشابات ولدوا بعد «أوسلو» وقبلها بقليل، تراهم اليوم يراسلون، بل يستدعون أعضاء البرلمانات الذين يصوّتون لهم، ليأخذوا موقفا واضحا وضاغطا على سياسة بلادهم التي ولدوا فيها للوقوف في وجه دولة الاحتلال وجرائمها

ناصر السهلي

في الحرب العدوانية على غزة، صيف العام الماضي، شهدت ساحات أوروبية عدة تحركات شعبية فلسطينية وغربية تضامنا مع أهل غزة. وكان طه ومحمد ورجا وعيسى وعبيدة وهدى قد اتفقوا حين توقف إطلاق النار على أن «الأمر لن يتوقف عند ذلك النشاط المترافق مع أعداء دولة الاحتلال»، أي أن نشاط الشباب الفلسطيني في أوروبا لن يكون موسميا، ولا حتى مرتبطا بحدث يثير مشاعر لحظية على وقع خلفية صور القتل والعدوان.

في شهر أيار/ مايو 2015 كان ثمة ما يثير ونحن نعد تقريرا عن أبناء الجيل الثالث، الذين يتدربون على الدبكة الفلسطينية في أقصى الشمال الأوروبي، فهؤلاء قد يكونون فلسطينيين سويديين ودنماركيين ونرويجيين، ويتحلقون حول طاولات في الرابطة الفلسطينية ليرسموا فلسطين التي لم يروها سوى في الأعراس الفلسطينية وأحاديث أهلهم الذين ولدوا أيضا في المهاجر، ومن جداتهم وهن يعدن عليهم لماذا يصنعن كعك العيد وما معنى حيفا ويافا... إلخ.

سألنا يومها: كيف يعرف محمد غزة؟

كان الجواب أبسط مما اعتقدنا: الأب من غزة... أصله من يافا... زوجته من مخيم في لبنان ... الأب ناشط ومنخرط في أي نشاط ثقافي واجتماعي وسياسي متعلق بفلسطين وغيرها، لكن أولا بكل مناسبة وطنية وأهمها يوم الأرض التي تكون مناسبة لالتقاء الكثير من أبناء الجاليات مع ضيف أو ضيفة من داخل فلسطين.

جيل آخر

بعيدا عن السياسة، وإن طرقنا أوانيها كمدخل لفهم الواقع الاغترابي المرتبط بفلسطين، لا ينزعج عضو برلمان أوروبي في مكتبه داخل أروقة برلمان الدنمارك من القول: «أنا ممنوع من دخول فلسطين بقرار احتلالي. إنها ضريبة وقوفي مع الحق، مثلما وقف أبواي اليساريان وبيتي كلها مع حقوق الفلسطينيين، وقبل ذلك في وجه محاولة احتلال فيتنام والتدخل في أميركا اللاتينية». إنه نيكولاي فيلموس، وهو مجرد مثل على عشرات من هؤلاء الغربيين.

لكن ماذا عن الشباب/ الشابات الفلسطيني الأصل؟ مسح سريع سيكشف أن عيسى الناشط في تنظيم مؤتمر شباب فلسطيني أوروبا الأول في تشرين الأول/ أكتوبر المنصرم والذي شارك فيه المئات منهم من إيطاليا جنوبا حتى السويد شمالا، مثله مثل المئات غيره من الشباب، بعضهم ممنوع من دخول فلسطين بعد أن قضى الاحتلال نشاطهم وما تحتويه صفحات التواصل الاجتماعي. هدى شابة في بداية العشرينات، مثل البقية من الصبايا والشباب، تخوض قبل الانتفاضة ومنذ حرب غزة مع مجموعة عمل شبابي تحت مسمى «اليد المساعدة» كترجمة لاسم منظمتها المسجلة رسميا في الدنمارك، يجمعون ما يستطيعون لرزم بسمة على وجوه أطفال المخيمات (في الضفة ولبنان وغزة) مع متضامنين أجانب.

فرقة تراث شعبي باسم «جفرا» تقيم أسبوعا ثقافيا تتخلله دعوة شبان وصبايا من حيفا والناصرة للعزف المشترك أمام جمهور دنماركي يُلقى فيه شعر فلسطيني من كندا يبكي الجمهور الأجنبي.

أيام سينما فلسطينية يقف خلفها شبان وشابات بأفلام تحاكي واقع الفلسطينيين تحت الاحتلال.

لجان مقاطعة ينشط فيها ذلك الجيل الذي نتحدث عنه، وسلاسل بشرية تحيط بالمتاجر التي تبيع بضائع إسرائيلية، ومظاهرات منذ اليوم الأول لبدء الإعدامات اليومية، وخصوصا في منتصف الشهر الماضي.

تلك لجان قائمة منذ سنوات مع لجان التضامن الدولية. وتقول المتحدثة الرسمية باسمها إيرينا كلاوسن، «البسارية العتيقة»، إنها كانت ترغب منذ سنوات «بأن تتبنى فصائل م. ت. ف الموقعة الشاملة كوننا في اللجان الشمال الأوروبي تراهم اليوم الأنشط معنا، على عكس جيل المنظمات التي تحسب حسابات سياسية لتوجهات تنظيماتها».

إذا ما أخذنا بالأرقام والتاريخ القريب، فإن معظم من يُطلق عليهم «مغتربون» فلسطينيون، هم في الواقع يرفضون هذه التسمية، ويصرّون برغم حمل جنسيات غربية على أنهم جزء من القضية الوطنية وعلى رأسها حق العودة.

علاقة السياسة والتاريخ بكل النشاط الشبابي الفلسطيني، على الأقل في دول فلسطينيي الشمال الأوروبي وأميركا الشمالية، تتكشف بقول الشاب الفلسطيني اللبناني «راجي» وأمام جمهور دنماركي وفلسطيني وعربي في مظاهرة دعم القدس وهبّتها: «نحن جيل ولدنا بعد 24 سنة من وعود أوسلو، غيرنا كان في العاشرة والخامسة عشرة والعشرين، انظروا يا أصدقاء ماذا حققت لنا أوسلو سوى أنها قدمت وهما كبيرا وكذبة اعتبار الفلسطينيين قد دجّنوا وقبلوا واقع حرق زيتونهم واحتلال المستوطنين لمزيد من الأرض وتهجير شعبنا من القدس. هذا واقع يعيشه الشباب والشابات من أخوتنا داخل فلسطين، مثلما نعيشه نحن في الخارج».

> **كسر نشاط الجيل الجديد الصورة النمطية التي صنعت للفلسطيني**

أميرة، التي ولدت قبل 3 سنوات من أوسلو، من أم دنماركية، تخوض منذ سنوات نقاشات بالإنكليزية في مواقع عدة، إخبارية وحوارية، ترى أن هبة الأقصى (وتسميها الانتفاضة الثالثة) ومشاركة الفلسطينيين في الخارج منذ اللحظة الأولى دليل على فشل ذريع لنظرية النسيان. أميرة كشابة في منتصف العشرينات تقول: «مأساة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، رسميا في الفصائل، وكلما قدم الشعب الفلسطيني فرصة للاستفادة والتوحد لا يستغلها هؤلاء». لكن كيف لشباب وشابات ولدوا بعد أوسلو وقبلها بقليل تراهم اليوم يراسلون، بل يستدعون أعضاء البرلمانات الذين يصوتون لهم، ليأخذوا موقفا واضحا وضاغطا على سياسة بلادهم التي ولدوا فيها للوقوف في وجه دولة الاحتلال وممارساتها؟

قد لا يكون سرا إن قلنا إن هذا الأمر ناجم عن تراكم نشاط الجيل الأول في المجتمعات الغربية، بمهرجانات جامعة كذكرى النكبة ويوم الأرض، وحضور ضيوف من فلسطين سنة بعد أخرى، إضافة إلى وصف الأصدقاء الغربيين الفلسطينيين بأنهم «شعب لا يعرف الاستسلام ومتمرد دائم على واقعه غير قابل للخنوع»، ناهيك عما شكلته وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد كمنصة بلغات عدة، تمتد من اميركا اللاتينية، حتى الدول الاسكندنافية، مع توجه الجيل الجديد نحو التعليم وإظهار فلسطينيته بشكلها الآخر، غير ما رغب بعضهم به من استسلام لأمر الواقع فضلا عن كثير من عوامل الهوية. هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا في أن يقول شاب لبناني في عمر الشباب الفلسطيني الذين ترعرعوا معهم في الغربة: «قضيتنا يجب أن نقدمها بطريقة غير تقليدية ونستفيد من كل الظروف المتاحة لنا». هكذا يصف محمد حوا الشاب الذي ولد في ذات العام الذي وقعت فيه اتفاقية أوسلو وكانه فلسطيني، معتبرا القضية «قضيتي كونها عنوان العدالة المنقوض للظلم». منذ أواخر أيلول/ سبتمبر الماضي تستمر عمليات التنسيق بين شبان وشابات هم خليط من فلسطينيين وعرب للتحرك بوقت واحد ومنظم، مستغلين وسائط عدة وأهمها وسائل التواصل لتحديد نقطة الصفر للانطلاق بتحركات احتجاجية برغم كل ما يحيطهم من إعلام رسمي موال لدولة الاحتلال في ظل حكم يميني متشدد في الدنمارك على سبيل المثال.

كسر الصورة النمطية

نشاط هؤلاء من الجيل الجديد كسر منذ سنوات الصورة النمطية للفلسطيني والفلسطينية. لنأخذ على سبيل المثال 3 من الشبان حضروا في أواخر الثمانينيات من مخيم برج البراجنة في لبنان... درس الثلاثة الطب سوية وتخرجوا ليصبحوا في ذات المشفى وذات قسم التوليد وسط الدنمارك، ويقود أحدهم هذا القسم... الثلاثة يعرفهم المجتمع باسم «الأطباء الثلاثة الدنماركيون الفلسطينيون»...

كوبنهاغن (العربي الجديد)

فلسطينيو أوروبا

نحن أمام جيل منظم، ليس بالمعنى التنظيمي الفصائلي كما كان الجيل الأول. هؤلاء لا يهتمون كثيرا للتسميات «فتح» و«حماس» و«جبهة». لا يعتبر هؤلاء مع رفاقهم الغربيين أن ما يقومون به هو تضامن، بل وبحسب وصفهم «واجب نصرة الحق وعدم الصمت على عدالة مهدورة».

ما يأمله هؤلاء الشباب/ الشابات أن تشكل حركتهم في المهاجر نقلة نوعية مستقبلية يراهن عليها لتغيير وازن في السياسة والثقافة، ليس فقط لتغيير الرأي العام بل لتشكيل ضغط حقيقي على سياسات الحكومات الأوروبية «لرفع دولة الاحتلال عن قائمة الممنوع المساس بها قانونيا» وفق ما تقول ايرينا كلاوسن الناشطة في فعالية فرض مقاطعة شبيهة بما جرى لجنوب أفريقيا وبمساعدة هؤلاء من الجيل الفلسطيني المنتشر حول أوروبا.

القاهرة ما حدث للإعلام المصري

هكذا، لم يعد مستغربا من قناة فضائية مصرية نشر تقرير بعنوان «الإرهاب الفلسطيني يجتاح إسرائيل»

نادين ثابت

اختفى ذلك المشهد الذي ترفرف فيه أعلام فلسطين، على سلم نقابة الصحافيين المصرية، المعروفة بـ«قلعة الحريات». تلاشى هتاف «يا فلسطيني يا فلسطيني.. دمك دمي ودينك ديني». لم تبق سوى حفنة قليلة من النشطاء والمدافعين عن القضية الفلسطينية، يحرقون العلم الإسرائيلي على سلم النقابة، ويطلقون هتافات معادية للكيان الصهيوني، لا تُسمع من هم على بعد أمتار قليلة منهم.

في أعقاب «ثورة 25 يناير»، كان الإعلام المصري والعربي وحتى الدولي، حاضرا في كافة الأحداث السياسية والاجتماعية الخاصة بالشأن الفلسطيني. كانت قاعات المؤتمرات الصحافية والشعبية، تعجّ بمئات الصحافيين والمصوّرين من كافة وسائل الإعلام، والميكروفونات تتزاحم أمام منصات المتحدثين. أما بعد 3 يوليو (2013)؛ فقد اختلف المشهد كثيراً؛ حيث سيطر مناخ الخوف على وسائل الإعلام الجماهيرية، وبقيت وسائل إعلامية قليلة قادرة على مقاومة الخوف. تكاد القضية الفلسطينية تغيب عن الشارع السياسي المصري، لعدة أسباب، لعل أهمها؛ الانشغال بالأحداث السياسية الداخلية في مصر منذ سنوات، والهجوم الإعلامي الضاري على حركة «حماس» وغيرها من عناصر المقاومة في الأراضي المحتلة، بل إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لم يجد حرجا من إعلان «تمسكه بفلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية» في واحدة من خطاباته الدولية في الأمم المتحدة. هكذا، لم يعد مستغربا من قناة فضائية مصرية خاصة، أن تصف المستوطنين بـ«الشهداء»، إذ قرأ مشاهدوها في شريطها الإخباري نبأ «استشهاد مستوطنين إسرائيليين وإصابة اثنين آخرين طعنا في القدس»، كما لا يستغرب عنوان تقرير على قناة فضائية خاصة أخرى، تقريرا بعنوان «الإرهاب الفلسطيني يجتاح إسرائيل».

بعد ذلك، لم يلتفت أحد لموقع «دوت مصر» الإخباري، الذي ادعى «الحياد» بوصف الشهداء الفلسطينيين بـ«القتلى»، ووالغ على نشر تصريحات من يعرفه بـ«المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي»، أفيخاي إدرعي، التي ينشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، كنوع من «الأخبار الخفيفة» على الموقع.

ورغم تجاهل العديد من القنوات الإعلامية المصرية، لتغطية أحداث الانتفاضة الثالثة في فلسطين؛ فقد فرضت الدماء نفسها على الساحة الإعلامية المصرية، وأجبرتها على محاكاة الإعلام العربي والأجنبي، على الأقل. تزامنت هذه التوجّهات الإعلامية، مع فتوى أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، والمقرّب من النظام المصري، سعد الدين الهلالي، بأنه «لا يجب أن ندافع عن المسجد الأقصى حتى لا ندخل في حرب دينية مع إسرائيل، مضيفاً في مداخلة هاتفية مع واحدة من الفضائيات المصرية، «المسجد لله ليس لك ولا لي.. بالله عليكم، الرسول عندما مات، كان المسجد الأقصى في يد من، المسلمين أم المسيحيين، لقد كان في يد المسيحيين». بهذه المقارنات العجيبة، برر أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، رفضه أعمال المقاومة لاستعادة المسجد الأقصى، وهو الشيخ نفسه الذي سبق أن وصف الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ووزير داخليته السابق، محمد إبراهيم بـ«الرسل والأنبياء».

> **امام إعلام لا يمثله يظل رهان المصري على قضية فلسطين في وجدانه**

والإعلام المصري، لم يتمكن أيضا من الفصل ما بين المقاومة الفلسطينية ككل، وحركة حماس بشكل خاص، رغم أن الأخيرة لم تعد «إرهابية» في مصر، بحكم القرار الصادر من القضاء المصري بإلغاء حكم اعتبار حركة حماس إرهابية.

فالموقع الإخباري المصري «فيتو» نشر تقريرا بعنوان «انتفاضة السكاكين.. تحيي أمجاد المقاومة في فلسطين.. الشباب يفضح عجز الفصائل المسلحة»، جاء فيه «انتفاضة أو حرب السكاكين، التي يخوضها الشباب الفلسطيني، أثبتت فشل الفصائل المسلحة وفي مقدمتها حركة حماس، وأن الشباب الفلسطيني هو الأكثر وطنية وقيمة في الدفاع عن المقدسات والأرض من الحركات التي انشغلت بالصراع على السلطة، بحسب مراقبين للشأن الفلسطيني».

بيد أن هناك كتّاب رأي ومقالات، فضّلوا الإمساك بالعصا من الوسط، وهاجموا كلاً من حماس وفتح، في إطار كتاباتهم عن «انتفاضة السكاكين». ومن بين هؤلاء، الكاتب الصحافي، عبد الحليم قنديل، الذي هاجم الرئيس الفلسطيني محمود عباس في صحيفة «الأخبار» المصرية، متهماً إياه بالترويج «لإنهاء سيرة المقاومة بمساومات عليلة، انتهى هو نفسه إلى الكفر بها، والتوقف عن عادة التفاوض الذليل مع الإسرائيليين». كما هاجم بالتبعية حركة حماس، التي اتهمها بأنها «تحولت إلى قرين يشبه عباس، فقد روجت لنفسها طويلاً كعنوان لخط المقاومة، لكنها نزلت إلى مستنقع اوسلو وتوابعها... وانتهت إلى المساومة على نصيب في كعكة الهوان».

(القاهرة)

«زمان ومكان»، جادية سري (2011)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

استدراك

سكاكين مطبخ وسكاكين جرائد

على أعمدة الصحف المصرية، باتت المقالات المتعلقة بالشأن الفلسطيني تحاكي نفس النبرة والتصورات الاستشراقية في الصحافة العالمية، منتقدة «ثورة السكاكين»، بادعاء المساواة والسير وفقا لـ«المسطرة الإنسانية والأخلاقية» التي تقيس كل شيء، وهو التعبير الذي استخدمه كاتب الرأي، وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، عمرو حمزاوي.

ففي مقال له منشور بصحيفة «الشروق» المصرية، تحت عنوان «في أن المسطرة الأخلاقية والإنسانية والمجتمعية واحدة»، كتب الحمزاوي: «إذا كنا ندين الاعتداءات المتكررة للمستوطنين المجرمين، فإننا لا نملك ترف الصمت على انجرار بعض الفلسطينيين إلى العنف المضاد»! هكذا تصبح المقاومة مجرّد عنفٍ مضاد، في حين يرى الحمزاوي أن «العنف الفلسطيني» يفسد سلمية الحراك المقاوم الراهن في كل أراضي فلسطين التاريخية، ويشوه المشهد العظيم لشعب يناضل من أجل حقه في تقرير المصير والكرامة والحرية ويواجه في سبيل قضيته العادلة آلات القتل».

ووفقاً لهذا المنطق يصبح «انجرار مقاومة الشعب الفلسطيني إلى العنف»، و«مساندة المصريين والعرب لأعمال العنف المضاد التي يرتكبها بعض الفلسطينيين»، بـ«الخطأ الفادح»، على اعتبار أن «عظمة المقاومة الفلسطينية هي في سلميتها التي جسدتها الانتفاضة الأولى في ثمانينيات القرن العشرين، وترتبط فاعليتها أيضا بسلميتها التي دوما ما أربك التمسك بها حسابات القتلة الإسرائيليين وجدد دماء التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني».

نفس الرواية يتبناها الكاتب الصحافي، إبراهيم عيسى، في برنامجه المذاع على واحدة من القنوات الفضائية المصرية الخاصة، قائلا «هذا الأسلوب يبدّد حق القضية الفلسطينية ويكرر أخطاء الماضي... فلسطين لن تتحرّر بسكاكين يطعن فيها مستوطن، مع احترامي للنضال الفلسطيني، فهذا لا يخدم نبل قضيتنا»، مهاجما «ثورة السكاكين» في الأراضي المحتلة.

وفي مقال لـ عيسى في جريدة «المقال» التي يرأس تحريرها، بعنوان «سكاكين المطبخ لن تحرر فلسطين»، ذهب للقول «إن الفلسطينيين حين يقررون الغضب إن كان الغضب ينتظر قرارا أصلا، إنما يطعنون الإسرائيليين بالسكاكين، واسمحوا لي وسط حمى الغضب أن أختلف على هذه الفعلة، وأكاد أشعر معها أنكم تخذلون قضيتنا النبيلة حين تستخدمون سكاكين لطعن عابري سبيل أو أفراد يمرون هنا أو هناك». وبدى إبراهيم حريص على الشعب الفلسطيني في مقالته أكثر من الفلسطينيين أنفسهم عندما زعم أن انتفاضة السكاكين سوف تسيء للقضية الفلسطينية وانها لن تكون اقوى من تفجير اماكن اسرائيلية التي انتقدها ايضا في اشارة منه الى العمليات الاستشهادية.

وتابع: "الانتفاضة تحقق عند الفلسطيني الإفراج عن حمم غضبه، والصراخ في وجه ظالميه، حتى لو كانت دون نتائج، ولا خطة عمل، ولا سقف سياسي، ولا تدرج تكتيكي، ولا استراتيجية واضحة". وأضاف: "هذا برشح انتفاضة الغضب لفشل جديد، إن اكتفت من انتفاضها بالغضب، خصوصا أن المشهد العربي المحيط بفلسطين مريع في هزاله، وهزله".

هكذا يصبح المستعمر -المسلح في معظم الأحيان- مجرّد عابر سبيل، ولا حاجة مع هذا التبسيط إلى معرفة أعمق بما يسمى المجتمع الإسرائيلي الذي ينطبق وصف الجنود على الشريحة الأكبر من أفراده (هم جنود احتياط حتى بعد إنهاء الخدمة العسكرية) ولا يقل المستوطنون «المدنيون» عن هؤلاء تسلحاً وعدوانية.

يبدو أن لوم الضحية والتنظير عليها من دون معرفة كافية، مهنة يتقاسمها كتاب أعمدة ومعلقون ذربون، سرعان ما تتسرب «نظرياتهم الجريئة» إلى مواقع التواصل الاجتماعي. هل نحن بإزاء سكاكين مطبخ من نوع آخر، سرعان ما تنقض على أهل البيت؟

(نادين. ث)

غزة

الهبّة الجماهيرية في غياب رواية إعلامية فلسطينية

رغم متابعة وسائل الإعلام المحلية للهبة الجماهيرية وانشغالها الكامل بمتابعة الاحداث لحظة بلحظة إلا انها ما تزال عاجزة عن خدمتها عربيا ودوليا

ضياء خليل

اختلفت تسمية الهبّة الجماهيرية الفلسطينية التي اجتاحت الضفّة الغربية والقدس المحتلّتين في الإعلام الفلسطيني، فسميّت في بعضها بـ«انتفاضة القدس»، وفي أخرى بـ«الانتفاضة الثالثة»، وفي الإعلام الرسمي بـ «الإعتداءات الإسرائيلية»، فيما سمّاها النشطاء على مواقع التواصل كل حسب معتقده الفصائلي. في بداية الهبّة، كان التعاطي الإعلامي الفلسطيني معها مرتبكاً، إذ إنّ الخوف كان مسيطراً عليها من أنّ تكون موجة لأيام معدودة وتنتهي، لكن طول أمدها ودخولها الشهر الثاني على التوالي دفع إلى تغيير كثير من المصطلحات والعمل بالية أخرى غير الإخبارية.

وفتحت قناتا «فلسطين اليوم» (التابعة لحركة «الجهاد الإسلامي») و«الأقصى» (التابعة لحركة «حماس»)، موجات من البث المباشر لتغطية الأحداث، رغم التضييقات الأمنية على عمل مراسلي كلّ من القناتين، وكذلك فعلت قناة «القدس» التي تبث من بيروت.

لكن تلفزيون «فلسطين» الرسمي تعاطى بطريقتين مع الأحداث، فكان في البداية يقطع كل شيء من أجل بثّ الأخبار العاجلة وغيرها، لكنه في النهاية، كما يبدو، رضخ لضغوط سياسية وصار يضع الأخبار العاجلة على الشريط دون حتى فتح الهواء لكثير من الأخبار والتطوّرات.

أما قناة «الأقصى» الفضائية والتي تبث من غزة، فافتتحت استوديو خاصاً بـ«الانتفاضة» وزيّنته بمفرداتها، عبر وضع الحجارة التي يلقيها الشبان على قوات الاحتلال على أرضية الاستوديو، وعجلات السيارات التي يحرقها الشباب في مواجهة الاحتلال، وضعتها كمشهدية للاستوديو.

يقول أستاذ الإعلام في «الجامعة الإسلامية» في غزة، محسن الإفرنجي، لـ «العربي الجديد»: «إنّ التغطية التفسيرية والعميقة للهبّة الجماهيرية والمستبَبات التي دفعت بانفجار الأوضاع بشكل مفاجئ في الضفة الغربية دون سابق إنذار، غابت تماماً عن الإعلام الفلسطيني».

ويشير الإفرنجي إلى أنّ «الإعلام الفلسطيني أبلى بلاء حسناً على صعيد التغطية الميدانية للأحداث، وتميّز في بعض المجالات، كعرض الصور ومقاطع الفيديو التي فضحت زيف الرواية الإسرائيلية للأحداث الميدانية (الإعدامات)».

ويلفت الإفرنجي إلى الدور الفاعل الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي في الهبّة الجماهيرية، واستغلال وسائل الإعلام المحلية لما يبث فيها، في إطار تغطيتها الميدانية للأحداث، ومحاولة عرض الأحداث للجمهور الفلسطيني والعربي والدولي.

كما يلفت إلى أن «التغطية الإعلامية للأحداث اتسمت في البداية بالارتباك بفعل عدم قدرة المختصّين الإعلاميين والسياسيين على تفسير مجريات الأحداث في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وهو ما يعكس حالة التخبط في الخطاب الإعلامي».

ويوصي الإفرنجي الوسائل الإعلامية بأهمية تشكيل لجان لتنسيق مشتركة لتوحيد التغطية الإعلامية، والبحث عن قواسم مشتركة تعمل على توحيد الجهود، والعمل على إبراز رواية إعلامية فلسطينية أكثر قوة، مشيراً إلى أنّ غياب رواية إعلامية فلسطينية قوية في العالم يعتبر نقطة الضعف الأبرز للقضية الفلسطينية طيلة السنوات الماضية، في ظل عدم وجود أي مؤسسة إعلامية قادرة على مخاطبة المجتمع الدولي وإقناعه بالرواية الفلسطينية.

من جهته، يقول أستاذ الإعلام في «جامعة بيرزيت»، نشأت الأقطش: «إنّ التغطية الإعلامية الفلسطينية للهبة الجماهيرية تعتبر «فارغة المضمون»، من دون أي محتوى حقيقي، يعرض طبيعة المعاناة اليومية التي يعانيها الشعب الفلسطيني بفعل الممارسات الإسرائيلية.

ويؤكّد الأقطش أنّ «وسائل الإعلام المحلية رغم انشغالها الكامل بمتابعة الأحداث المتسارعة لحظة بلحظة إلا أنها ما تزال تفتقر إلى تقديم تغطية صحافية أكثر عمقاً وشمولية، تعمل على لفت الأنظار العربية والدولية للهبّة الجماهيرية».

ويشير الأكاديمي الفلسطيني، إلى أنّ «انشغال العديد من الدول العربية في المنطقة بقضاياها الداخلية أسهم في غياب الإعلام العربي عن متابعة مجريات الأحداث واقتصار الأمر على تغطية عابرة في النشرات الإخبارية».

ويلفت الأقطش إلى أنّ «الانقسام الداخلي لعب دوراً كبيراً في التأثير على طبيعة التغطية الإعلامية للهبّة الجماهيرية في مختلف المناطق الفلسطينية، ولعب دوراً بارزاً في إرباك الكثير من هذه الوسائل في طبيعة التعامل مع الأحداث».

يضيف: «يجب أن يكون هناك غطاء إعلامي كبير لأحداث الهبّة الجماهيرية، وألا يكون الانقسام السياسي حاضراً في تغطية ثورة الشعب الفلسطيني ضد الممارسات التي يقوم بها الاحتلال في القدس والضفة الغربية».

ويوضّح الأقطش أنّ «التغطية الإعلامية في الضفة الغربية وغزة للهبّة كانت على القدر نفسه، لكنها في مجملها تغطية شكلية اقتصرت على تغطية الأحداث بشكل عاجل، ولم تساهم في لفت الأنظار الدولية تجاه الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني». فيما يرى أنّ «الحالة الإعلامية المحلية في متابعتها للأحداث لم تخلق بعداً يدفع وسائل الإعلام الدولية والعالمية لمتابعة الهبّة الجماهيرية، أو إفراد مساحة واسعة لها على غرار الأحداث المتصاعدة في سورية واليمن». ويدعو أستاذ الإعلام، إلى أهمية توحيد التغطية الإعلامية الفلسطينية لأحداث الهبة الجماهيرية، وأن تعمل على تقديم تغطية صحافية أكثر عمقاً للأحداث، تسهم في عرض المشكلات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني من جرّاء الاحتلال، مشيراً إلى ضرورة أنّ يكون للسفارات والدبلوماسية الفلسطينية دور على صعيد ترجمة الإنتاج الصحافي الفلسطيني لمختلف اللغات، ودعم وسائل الإعلام المحلية لحشد الرأي العالمي لخدمة القضية الفلسطينية، ولفضح الرواية الإسرائيلية للأحداث.

(غزة)

> **كشف الإعلام الفلسطيني حقيقة الإعدامات بالصور ومقاطع الفيديو**

استوديو فضائية الأقصى في غزة (تصوير: عبد الحكيم ابو رياش)

العربي الجديد
ملحق فلسطين
الأحد 15 نوفمبر / تشرين الثاني 2015 م 3 صفر 1437 هـ
العدد 9 السنة الثانية
Sunday 15th November 2015

زيارة

يبدأ الغاز بالاشتعال رويداً رويداً. نحرّك أقدامنا الباردة إلى مصدر الدفء. ندف الثلج قد تكون في طريقها قريباً لتكسو المدينة، وسرعان ما ستذوب بعد المشهد لينهمر الماء برفق وينساب من القناطر بإيقاع موسيقي

لوحات الصفحة من أعمال الفنان بول غيراغوسيان (القدس 1925 - بيروت 1993)

ما تبقّى لأم إبراهيم

قطرات مطر تدندن على سقف منزلنا القرميدي في الثمانينيات. أفتح عينيّ فأجد دلوين على سريري، أحدهما بلاستيكي أزرق والآخر أخضر يانع. تخبرني والدتي ألا أخبر أحداً أن سطح منزلنا يرسب وينقط ماء. وعودة المطر وحب عزيز أو «خرنزع» - بالتعبير المحلي - من قناطر درب كنيسة القيامة في البلدة القديمة يعني أن ينقلب المهجع رأساً على عقب. أحب قطرة المطر التي تخترق جدار السقف ثم تهلّ على الجبين. أشعر أن رائحة الأرض تزورني من السماء. ابتسم لشكل القطرات العالقة على الشبّاك. بعد المدرسة أحياناً نزور جدتي من أمي إنصاف الحنضلية «أم إبراهيم» من بيت لحم التي تعيش في بطن حارة النصارى. تضع طشتاً على حضنها وتبدأ بتنقيب العدس. تفرد «شرشفاً» وخيطاً على الأرض كلعبة مسلية لنا. أحياناً تعد المحشي بالباذنجان البتيري أو حساء الشوشبرك أو كوسا بلبن بكلمتها المعهودة «دفي بُطنِك يمّا». أرى من نافذتها أقدام طلبة إحدى المدارس صاعدين نازلين من الدرج، وربما لا يلاحظون أن خلف الدرج شبّاك وأسفله يقبع أناس يشربون أكواب الشاي ويقرضون البزر ويراقبون أحذيتهم. صديقاتها الأرامل ينضممن للجلسة، ونتأفف نحن من رائحة القهوة والسجائر و«زعوت» إحداهنّ. تجلب برتقالة ذهبية بيضاوية ريحاوية ورمانة وتبدأ بتقشيرهما وإخراج اللب واللؤلؤ. «كلي يمّا. مش منيح تضعفي» تقول. على الجدار تقويم «رزنامة» عليها صور مشرقة كاثوليكية مع قديسين مثل مار فرنسيس ومريم العذراء تجلبها كل عام من دير المخلص في البلدة القديمة. مساحتها المقدسة هذه قرب فرن جبر في ساحة حارة النصارى هي ما تبقى لـ «أم ابراهيم» بعد أن ترملت، وبعد أن قام الإسرائيليون بهدم منزلها في إحدى أحياء البلدة القديمة القريبة إلى حارة الأرمن في الستينيات. لها طقوس خاصة بها، مثل أن تغطي شعرها بشال أحياناً، ومذياعها القديم، والبابور الذي تستخدمه كي تستحم بالماء الساخن، هذا إلى جانب بعض المواسم الشائعة في الحارة مثل أكل المجدرة بالبصل أيام الجمعة، ومراسم المشي من البلدة القديمة إلى «ستنا مريم» في جبل الزيتون في الفجر كل خريف، واختتام الشهر المريمي بالورد في أيار، وفي الصيف الذهاب الى دير مار الياس في الطريق بين القدس وبيت لحم. نشاهد الرسوم المتحركة بالفصحى، التي تأتي قبلها تلاوة للقرآن الكريم على التلفاز ونحن نتناول حبيبات «الأرز بالحليب» الساخنة. نستلقي وتغطينا هي بحِرام (بطانية) صوف سميك وخشن كي ننام قليلاً تبدأ بعجن مثلثات القراص بالسبانخ، وتضيء مذياعها وتولّع البابور. تطرق قطرات المطر من جديد وتروي الغياب.

(إليز. أ)

هواجس مقدسية لزمن قادم

إليز أغازريان

أخذت بتعلم اللغة العربية حين بلغت عامي الرابع. كنت قبلها أتكلم الأرمنية... نمشي إلى المدرسة. تراقبنا والدتي ونحن ندخل عتباتها قرب ساحة باب الخليل. في الصباح تضع إدارة المدرسة ترانيم. «انشالله القمحة اللي انزرعت في قلوبنا، تموت وتنمى وتزهّر محبة». الأرجل باردة أو «مفرزّة» حسب تعبيرنا. نرى رؤوس الطالبات أمامنا. تفتيش صارم على الجسد والزي والسلوك الموحد وطول المراييل. ندخل الصف. المنهاج أردني تم استخدامه في «القدس الشرقية» في الستينيات ولم تطرأ عليه سوى تعديلات بسيطة. يتوجب علينا تكرار جملة «وكان العرب.. يتنقلون من مكان إلى آخر طلباً للعشب والماء». مناهجنا هروبية، لا تحاكي واقعنا أو مكاننا. ندرس شيئاً مفقوداً ونحصد وهماً بعد آخر، لكنها تبقى رحلة تأخذنا إلى ذاكرة جماعية. نتعلم الجغرافية الفعلية بعيداً عن المدارس، لندرك ألم الفقدان. الأستاذ عيسى يشير إلى اللوح بكفوفه السوداء، الدارجة في ذلك الوقت، التي تغطي نصف الأصابع. كان ذلك حلاً عملياً بالنسبة له كي يرسم خارطة بلاد الشام بالطبشورة في أيام البرد القارس بأسلوبه المشوق. كان أحياناً يخرج عن النص المقرّر فيحدثنا عن بعض الحقائق السياسية، فنصغي وسط شعور بأن هناك رقابة إسرائيلية في كل مكان حتى في الصف، وأن علينا أخذ الحيطة والحذر في كل كلمة نتفوه بها. حصص اللغات مفيدة وممتعة لدرجة تجعل العين تبرق توقاً للمزيد. هل قساوة الحياة تقضي على لمعة العينين؟ سنشارك في مسرحية، يقولون. أخاف من الأضواء. أنكمش. تحاول المربية فريال إرشادي. «طوملي» تقول. لا أفهم قصدها. أهلي لا يستخدمون هذا الكلمة. نتحدث الأرمنية مع لغات متنوعة في المنزل. «لا تجيد العربية. لا تنطق كلمة واحدة»، تقول بنبرة إقصائية. تمنعني من المشاركة. أفرح بالهروب من الدور، ولكنني أشعر بوحدة وبغربة حين أقف في زاوية مع طالبة أجنبية شقراء اسمها روزموند أراقب بنات صفي يمثّلن. أعيش مسرحية أخرى في خيالي. أبدأ باستكشاف خطواتي في اللغة وأنطق. يبقى كلامي العامي خجولاً. أجد الحل السحري: القراءة بتمعن، وعيش الحالة وتفكيك عناصرها، وربطها بأمور أخرى، ومع جمهور خفي متخيل، وبحركة مشي درامي، ذهاباً وإياباً، تمنح وجداً صوفياً ما. أبدأ بالدخول في حالة وجد وأطرب من كل شيء أدرسه. تترسخ الكلمات في وجداني. الانتفاضة بدأت. الأخبار تظللنا. بعض الأطفال ينشدون أغاني وطنية نكررها جميعاً. يتجرأ المعلمون على ذكر بعض «الممنوعات» وقتها مثل كلمة «فلسطين». شباب مقدسيون يجازفون بالكثير لمجرد رفع العلم الفلسطيني الملون. وهج ما يدخل إلى المنزل والصفوف. تغلق المدرسة مراراً وتكراراً أثناء الإضرابات المتناثرة بعد كل بيان ينتشر. نتابع الأخبار. تغلق الجامعة التي يعمل فيها والدي. يزيد الضيوف. نسمع صدى أصواتنا ومختلف الجيران ينادون المعلمة «جورجيت» القاطنة في بلكونة أخرى بالسؤال الجوهري «متى ستفتح المدرسة؟». يجلب لي والدي صحيفة «القدس»، وكتب «المجموعة الخضراء» وبعض كتب الأطفال المطبوعة في بغداد. أختلي في زاوية من المنزل فيها رفوف كتب وفرن دائري.

(باحثة فلسطينية/ القدس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

هيئة تحرير العدد :
انطوان شلحت
نجوان درويش
pal@alaraby.co.uk